جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

أهمية وتأثير الجباية على المؤسسة من جانب الأداء المالي

دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA

مقدمة من طرف الطالب:

بن مستورة محمد ياسين

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	أ.بوزيان العجال	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	أ. براهيمي عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	أ.بوضراف جيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

الاهداء

الى رمز الحنان وقرة العين والمصدر الذي كله طيبة، الى التي قال عنها الحبيب صلى الله عليه وسلم:

" الجنة تحت أقدام الأمهات ال التي بكت لكي أفرح وسمحت في كبريائها لكي أنجح ..... بدعوتها أحيا وأعيش أطال الله في عمرك وأبقاك فخرا وسندا لنا ..... أمي الغالية.

الى أبي العزيز:

الى من يتقاسمن معي حلوة الحياة ومرها ولا تحلو حياتي بدونهم: أصدقائي، اخوتي.

والى كل من كانوا عونا لي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

شکر وتقدیر

اللهم لك الحمد والفضل والشكر لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ومصداقا لقول رسولك الكريم علية الصلاة والسلام.

نتقدم بالشكر الجزيل والاحترام الكبير الى أساتذتي المحترمين الذين لم يبخلوا علينا بنصحهم وارشادهم وكانوا نعم الوجه.

كما أتقدم الشكر الخاص الى أولياء أموري أطال الله في عمرهما الذين هم سبب وجودي ومنبع توفيقي والفضل في مساعدتي في انجاز عملي.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع من ساندني من موظفي الشركة الوطنية للتأمين.

الى هؤلاء جميعا أقدم جزيل الشكر وأسأل الله العلي القدير لي ولهم التوفيق السداد والنجاح في الحياة.

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال.....ج

المقدمة العامة.....2

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الجباية.

تمهيد.....6

المبحث الأول: ماهية الضريبة.....7

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها.....7

المطلب الثاني: تصنيفات والضرائب ومبادئها.....8

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة 10

المبحث الثاني: أدوات وأهداف السياسة الضريبية.....13

المطلب الأول: تعريف السياسة الضريبية وأسسها.....13

المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية.....14

المطلب الثالث: أهداف السياسة الضريبية.....15

خلاصة الفصل الأول.....17

الفصل الثاني: اصلاح النظام الجبائي الجزائري والفعالية الضريبية.

تمهيد.....19

المبحث الأول: اصلاح النظام الاجباري الجزائري.....20

المطلب الأول: مميزات النظام الجبائي قبل إصلاحات1992 20

المطلب الثاني: دوافع الجبائي الجزائري لسنة 1992.....21

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الجبائي لسنة 1992.....23

المبحث الثاني: فعالية النظام الضريبي 25

المطلب الأول: تعريف فعالية النظام الضريبي.....25

المطلب الثاني: قياس فعالية النظام الضريبي.....26

المطلب الثالث: عوائق فعالية النظام الضريبي.....28

خلاصة الفصل الثاني 32

الفصل الثالث: تأثير السياسة الضريبية على الأداء المالي.

تمهيد.....34

المبحث الأول: الأداء المالي ومؤشرات تقييمه.....35

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي.....35

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.....36

المطلب الثالث: السيولة والتيسير المالي.....40

المبحث الثاني: تأثير الضريبة على بعد مؤشرات الأداء المالي.....43

المطلب الأول: الخطر الجبائي وأثر الضريبة على مردودية المؤسسة.....43

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على راس المال العامل.....44

المطلب الثالث: تأثير الضريبة على احتياجات راس المال العامل.....45

خلاصة الفصل الثالث.....47

الفصل الرابع: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين SAA.

تمهيد.....49

المبحث الأول: تقديم شامل للشركة الوطنية للتأمين.....50

المطلب الأول: التعريف بالشركة الوطنية للتأمين.....50

المطلب الثاني: الشبكة التجارية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA.....57

المبحث الثاني: وكالة مستغانم 2205.....59

المطلب الأول: تقديم وكالة مستغانم 2205.....60

المطلب الثاني: الأهداف الشركة الوطنية للتأمين (SAA) 61

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين 62

خلاصة الفصل الرابع.....74

الخاتمة العامة.....76

قائمة المراجع.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العناصر المؤثرة في مستوى رأس مال العامل	38
02	تطور رقم أعمال الشركة ما بين 2019/2016	54
03	تطور تعويضات الشركة الوطنية للتأمين	56
04	تطور رقم أعمال المديرية الجهوية	60
05	كشف ميزانية المالية المقارن للشركة الوطنية	62
06	جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين	66
07	التحليل العمودي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين سنة 2019	70-68
08	التحليل الأفقي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين سنة 2019	73-71

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأداء الداخلي و الخارجي للمؤسسة	36
02	الهيكل التنظيمي للمقر الإداري للشركة الوطنية للتأمين	53
03	تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين من 2016 الى 2019	54
04	هيكلة المحفظة سنة 2019	55
05	محفظة التعويضات لسنة 2019 للشركة الوطنية للتأمين	56
06	الشبكة الوطنية SAA	58

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية إذ ترمي إلى تحقيق الأغراض المالية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذلك من خلال الضريبة التي تعد أداة ضبط اقتصادية، باعتبارها أهم مورد لتمويل التنمية، وقدرتها على التأثير في مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية. وذلك عن طريق التغيير الذي يمكن أن تحدثه في مكونات المتغيرات الكلية والجزئية مما يؤثر كليا على السياسة الاقتصادية للدولة.
ولقد أصبح للضريبة انعكاسات مختلفة على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل الوطني، حجم الاستثمار والتضخم وكذا التأثير على المتغيرات الاقتصاد الجزئي من خلال التأثير على الأفراد والمؤسسات هذه الأخيرة التي تعد النواة الأساسية لخلق الثروة في المجتمع، وتزداد أهميتها باعتبارها ممولا رئيسيا لخزينة الدولة، وينعكس ذلك من خلال النظام الضريبي بصورة عامة.

فإذا كان تعريف المؤسسة يركز على أنها مجموعة من الوظائف المادية، البشرية والمالية فان النظام الضريبي سيؤثر حتما على أداء كل وظيفة من الوظائف السابقة.

1. **الإشكالية الرئيسية:**

ما هو أثر السياسة الضريبية على الأداء المالي للمؤسسة الخدماتية؟

2. **التساؤلات الفرعية:**

وللإطاحة بكل جوانب الموضوع تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الضريبة؟ ما هي السياسة الضريبية وما هي أدواتها وأهدافها؟
- كيف يتم تقييم الأداء المالي؟
- كيف تؤثر السياسة الضريبية على الأداء المالي؟
- ما هي أهداف الاصلاحات الجبائية في الجزائر؟

3. **فرضيات البحث:**

كإجابة أولية على التساؤلات السابقة سنعتمد على الفرضيات التالية:

- تشكل الضريبة عبئا على المؤسسة لذا يمكن أن تؤثر سلبا على أدائها المالي.
- يعتبر اصلاح النظام الضريبي سنة 1991 اصلاحا جزئيا.
- تعد السياسة الضريبية أهم أدوات السياسة المالية نظرا للدور الذي تلعبه الضريبة في تمويل الايرادات العامة للدولة.
- ان أهم دوافع الاصلاح الجبائي في الجزائر هو حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986م.

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

- محاولة تحسيس المسيرين بضرورة إعطاء أهمية للتسيير الجبائي ضمن وظائف التسيير المالي للمؤسسة وانطلاقا من كون الضريبة إحدى الوسائل المستخدمة في تطبيق سياسة اقتصادية معينة وبشكل أساسي للتحكيم بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
- ابراز أهمية دراسة تأثير الضريبة على المستوى الجزئي، وتحديدا على الوضعية المالية للمؤسسة.

5. منهج الدراسة والأدوات المتبعة في البحث:

من أجل الاجابة على التساؤلات المطروحة، والتي تعكس اشكالية الدراسة ومن أجل اختيار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، فقد تم اختيار المنهج التحليلي للبحث وقد تمثلت الأدوات المستخدمة على نحو التالي:

- اعتماد المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع بالإضافة الى استخدام القوانين الضريبية.
- استخدام أسلوب التحليل على مختلف ا أشكال والجداول.
- استعمال التقنيات الكمية المتعلقة بالتحليل المالي.
-

6. خطة البحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث الى أربعة فصول حيث خصص الفصل الأول للجباية بصفة عامة حيث تم التطرق الى تعريف الضريبة وخصائصها ومبادئها وهذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني فيتم التطرق فيه الى السياسة الضريبية وأهدافها.

أما الفصل الثاني فقد خصص للإصلاح الضريبي في الجزائر ودراسة الفعالية الضريبية وأهم مقومتها.

وأما عن الفصل الثالث فقد خصص للأداء المالي للمؤسسة وأهم مؤشرات تقييمه.

وعن الفصل الرابع خصص للدراسة التطبيقية والتي أجريت على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA بمستغانم لمعرفة أثر الضريبة على أدائها المالي.

7. صعوبات الدراسة:

هناك دائما بعض الصعوبات والمعوقات التي تعترض عملية بحث وبذالك لا بد من الاشارة الى مختلف الصعوبات التي واجهتنا عند اعداد البحث من أجل تفادي الوقوع فيها مستقبلا وقد تمثلت في:

- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع وخاصة تلك المتعلقة بالجانب الجبائي اذ يصعب الحصول عليها في الواقع العملي.
- قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

8. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية**: لقد انحصر موضوع الدراسة فيما يخص الفصل الثاني في الفترة (2000-2008) وهذا فيما يتعلق بالتعديلات الجبائية أما الفصل الرابع الذي خصص للدراسة التطبيقية.
- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة التطبيقية على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAAبولاية مستغانم.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

ان من أبرز المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية الارتفاع المستمر للنفقات هي الضريبة، والتي تحتل بدورها مكان الصدارة في الدراسات المالية ضمن نطاق علم المالية العامة حيث تعتبر الضرائب من أقدم واهم مصادر الإيرادات العامة الا انها تطورت مع مرور الزمن حتى وصلت الى ما هي عليه الان. فهذه الوسيلة تعد من انجح السبل لمواجهة المشاكل المالية، الاقتصادية، الاجتماعية، وذلك من خلال تطبيق سياسة ضريبية ناجحة وفعالة بشتى ادواتها، والتي تعد من أبرز أدوات السياسية المالية

لذا نتطرق من خلال هذا الفصل الى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية الضريبة

المبحث الثاني: أدوات وأهداف السياسة الضريبية

المبحث الأول: ماهية الضريبة

تعد الضريبة من اهم مصادر التمويل الحكومي، حيث توفر ما يصل الى 75% من اجمالي الإيرادات العامة بالدول المتقدمة، وما يقرب من 60 %منها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وتستخدم الضرائب بأنواعها المختلفة لمد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لإشباع الحاجات العامة.

المطلب الأول: تعريف الضريبة وخصائصها:

أولا: تعريف الضريبة

لقد مرت الضريبة بمفاهيم وتعاريف مختلفة وانحصرت مجملها في التعاريف التالية:

1. تعرف الضريبة على انها: " فريضة مالية تحددها الدولة، ويلتزم المكلف بادئها، بغض النظر عن المنافع التي تعود، عليها تحقيقا لأهداف المجتمع" [1]

2. وتعرف أيضا على انها: " فريضة مالية تقتطعها الدولة او ما ينوب عنها من الأشخاص العامة او الافراد جبرا او بصفة نهائية دون ان يقابلها نفع معين، تفرضها طبقا للمقدرة التكيفية للشخص وتستخدمها لتغطية نفقات العامة والوفاء بمقتضيات السياسية المالية العامة للدولة. [2]

يذهب هذا التعريف الى ان لضريبة هي اقتطاع مالي، غير انه في العصر الحديث تفرض الضريبة في شكل نقدي خلاف لمعظم الضريبة السابقة.

غير ان التعريف الشامل العام للضريبة هو انها: " مساهمة نقدية تفرض على لمكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي دون مقابل محدد على نحو التحقيق الأهداف من طرف السلطة العمومية." [3]

فالضريبة اذن فريضة نقدية، تدفع جبرا وبصفة نهائية، ودون مقابل لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

ثانيا: خصائصها

انطلاقا من التعاريف السابقة نستخلص الخصائص التالية:

1. الضريبة ذات شكل نقدي: من بين اهم خصائص الضريبة، انها فريضة نقدية، أي انها تدفع في شكل نقدي وليس عيني لأنه مادامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية فيجب ان تكون الإيرادات العامة بما فيها الضرائب في صورة نقدية. [4]

2. الطابع لإجباري للضريبة: ان الضريبة شكل من اشكال إظهار وابراز سياسة الدولة وان الفرد لا يملك الحرية في دفع الضريبة. بل هو مجبر على دفعها للدولة، فهذه الأخيرة مسؤولة عن فرض الضرائب وتحصيلها. وفي

---

1 – مرسي السيد حجازي،" مبادئ الاقتصاد العام (الضرائب والموازنة العامة) «، الدارة الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة , 2000 ,ص09.

2- عاطف صدقي " مبادئ المالية العامة «، دار للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى , 2002 ص13

3- حجار مبروكة، "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة «، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة. الجزائر ,200- ص08

4- محمد عباس محرزي "اقتصاديات الجبائية والضرائب «دار هومة لنشر والتوزيع والجزائر ,2004 ص08

حالة امتناع الممول عن الدفع او التهرب والغش فهناك إجراءات جبائيه تتخذ في شأنه للحصول على الضريبة.[1]

3. الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي ان الافراد يدفعون الضريبة الى الدولة بصفة نهائية، فالدولة غير ملزمة برد قيمتها الى المكلفين بها، فنجد ان الفرد يستنفع بخدمات التي تضعها الدولة لصالح فئات الشعب عن طريق مرافقها العامة المختلفة، خاصة وان الحصيلة الضرائب تستعمل لتسيير هذه المرافق، الا ان الشخص يتمتع بهذه الخدمات لكونه فردا من افراد المجتمع، وهذه المنفعة ليست حكرا عليه ولكنها تمس كافة المواطنين داخل المجتمع.[2]

4. تقع الضريبة لتغطية الأعباء العامة: بالإضافة الى الدور الذي تلعبه في تمويل الخزينة العمومية، فهي تلعب دورا جد مهما في تشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الدخل.

المطلب الثاني: تصنيفات الضرائب ومبادئها.

أولا: تصنيفات الضرائب

يمكن تصنيف الضرائب بالاستناد على معايير وهي:

1. معيار وعاء الضريبة: حسب هذا المعيار نجد ان الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة.[3]

أ – الضريبة الوحيدة: يقصد بها ان تفرض الضريبة الموحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل. وبعبارة أخرى ما يحصل عليه الفرد الواحد من الدخول المختلفة على انها وعاء واحد. وتمتاز بسهولة تحصيلها وقلة نفقات جبايتها.

ب – الضرائب المتعددة: يعني نظام الضرائب المتعددة اخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب. فحسب هذا النظام تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون، ومن ثن تتعدد وتختلف الاوعية الضريبية. وتمتاز بانها تقلل من ظاهرة التهرب الضريبي اذ لا تؤدي الى ارهاق الممول.

2. المعيار الاقتصادي: وفق لهذا المعيار تقسم الضرائب على راس المال والضرائب على الدخل وضرائب على الاستهلاك.[4]

أ –الضرائب على راس المال: هي الضرائب تنشا على واقعة تملك المال ويقصد بها جميع الأموال المنقولة) الأسهم والسندات) والعقارية (المبينة والغير المبينة) التي يمتلكها الشخص لحظة معينة والقابلة للتقدير بالنقود سواء تدر دخلا ام لا.

---

1 – غازي حسين عناية " النظام الضريبي في الفكر الإسلامي «، دار شباب الجامعة ,2003ص 22

2 – محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص18 -17.

3 – حميد بوزيدة «جباية المؤسسات، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية ,2007 ص18

4- Denis le fièvre, "processus 3 gestion fiscale et relation avec l'administration des impôts ", 1er partie hachette livre ; paris, Edition 2006 p14

ب – الضرائب على الدخل: والتي تتولد عن واقعة تحقق الدخل ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص من ايراد مقابل السلعة التي ينتجها او الخدمة التي او الخدمة التي يقدمها، وبذلك تكون مصادر الدخل الأساسية هي:

العمل ← تفرض عليه ضريبة على الأجور

راس المال ← تفرض عليه ضريبة على الدخل

العمل وراس المال معا ← تفرض عليه ضريبة على الأرباح

ج – الضرائب على الاستهلاك: تفرض الضريبة على الانفاق عند استعمال الدخل، أي انها تهدف الى اقتطاع جزء من الدخل عند استخدامه، ويكون الاقتطاع غير مباشر.

3. معيار سعر الضريبة: يعرف معدل الضريبة بانه مبلغ الضريبة في علافته بوعاء الضريبة، ويتحدد معدل الضريبة بشكل عام من طرف السلطات العامة بناء على احتياجات من تغطية اعبائها.

وتبعا لمعيار سعر الضريبة نجد ان الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية.[1]

أ – الضريبة النسبية: يقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضعة للضريبة، ويعتبر هذا الأسلوب سهل وبسيط بالنسبة للمؤسسة وإدارة الضرائب ومن امثلة الضرائب النسبية، الضريبة على أرباح الشركات والتي تفرض بمعدل 30 % على قيمة أرباح الشركة.

ب – الضريبة التصاعدية: هي الضريبة تتغير نسبتها بتغير الدخل الخاضع للضريبة وهذا يعني ان نسبة الضريبة تتزايد بارتفاع الدخل.

4. معيار تحمل العبء الضريبي: وفقا لهذا المعيار نميز بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة.[2]

أ – الضرائب المباشرة: هي ضرائب يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها لشخص أخر، كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي أي ان المكلف يتحمل عبء الضريبي مباشرة.

ب- الضرائب الغير مباشرة: وهي عكس الضريبة المباشرة، اس ان المكلف يستطيع نقل عبئها الى شخص اخر، ومن امثلة هذه الضرائب نذكر: الرسوم الجمركية على الواردات، الضريبية على المبيعات والضرائب على الإنتاج.

ثانيا: مبادئ الضرائب

لقد أشار المفكر الاقتصادي ادم سميث في كتابه ثورة الأمم 1776 م الى أربعة مبادئ وهي [3]:

1. مبدا العدالة: يقصد به ان يوزع العبء الضريبي على افراد المجتمع كل حسب مقدرته، أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الافراد.

---

1 عبد الناصر نور اخرون، " الضرائب ومحاسبتها «، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ,2003, ص20

2 –سعيد عبد العزيز، شكري رجب العشماوي، "اقتصاديات الضرائب «. الدار الجامعية، الابراهيمية، الإسكندرية ,2007 ,ص79 -83

3 – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص09

2. مبدأ اليقين (الوضوح): إن مضمون قاعدة اليقين أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث اسس حسابها ومعيار الوفاء بها

3. مبدأ الملاءمة في التحصيل: ويقصد به آن تجبى الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول، هذا يعين أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقق الدخل وفي الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر تقبلا لعبء الضريبة

4. مبدأ الاقتصاد في النفقات: أي أن تكون جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الامكان وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضريبة

تعتبر الضريبة علما وفنا في آن واحد، حيث يقصد بالجانب الفني العمل التطبيقي للضريبة، أي الطريقة التي يتم بها تجديد الوعاء وكذلك حساب الضريبة وعمليات تحصيلها.

أولا: تحديد وعاء الضريبة: إن الهدف من تحديد وعاء الضريبة هو معرفة العنصر الاقتصادي أو المادة الخاضعة للضريبة، سواء كان راس مال، ثروة، دخل أو خدمة ...الخ

وتكون عملية تقدير المادة الخاضعة للضريبة إما بواسطة ادارة الضرائب أو بتصريح من المكلف. وتقدر المادة الخاضعة للضريبة كما يلي:

1. التقدير المباشر: حيث نميز فيه نوعين: [1]

1. 1 والتقدير بواسطة المظاهر الخارجية: حسب هذه الطريقة يتم تقدير الوعاء الضريبي على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي تعبر عن درجة يسر المكلف، فيمكن مثلا الاستدلال بالقيمة الايجارية السكن الممول أو محل عمله، وعدد السيارات التي يملكها.

2. 1) التقدير الجزافي: يتم هنا تقدير الوعاء الضريبي عن طريق بعض القرائن والأدلة التي لها صلة كبيرة مع الوعاء الضريبي

2. التقدير غير المباشر: ويشمل التقدير بواسطة المكلف، حيث يلزم المكلف بتقديم اقرار (تصريح) للإدارة الضريبية عن نتيجة أعماله [2]

ثانيا: حساب الضريبة: هي عملية حسابية بسيطة تتضمن تطبيق المعدل الضريبي المحدد بموجب قانون على المبلغ المالي الخاضع للضريبة. وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الضرائب وأثناء تحديد الوعاء الضريبي تطبق بعض التخفيضات، والتي ينتج عنها المبلغ الصافي الخاضع للضريبة.

1المعدل الضريبي: ترمي كل دولة إلى وضع معدل ضربي يستجيب للتطور التنموي ويراعي الحالة المادية للمكلف.

---

1 - سوزي، عدلى ناشد، الرجز في المالية، دار الجامعة الجديدة النشر، الاسكندرية 2000، ص 133

2 - حميد بوزيدة، ومرجع سابق، ص 33

2 المعدل النسبي: يقصد به بقاء المعدل الضريبي ثابت مهما تغير المبلغ المالي الخاضع للضريبة.

3 المعدل التصاعدي: هو تزايد المعدل الضريبي كلما زاد المبلغ الخاضع للضريبة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات التصاعدية:

1.3) التصاعدية المباشرة: هي تزايد. المعدل الضريبي بشكل مستمر وطردي مع زيادة المبلغ الخاضع الضريبية فمثلا: إذا افترضنا أن المعدل الضري بتزايد ب 01% كل 1000 دج فالنسبة التصاعدية للمداخيل تكون كالتالي:

1000 دج 4

1000 دج ← %01

2000 دج ← %02

3000 دج ← %03

2.3) التصاعدية الاجمالية: تقتضي تقسيم المبلغ الخاضع للضريبة إلى فئات معينة بديا من الصفر (0) إلى حد معين بحيث كلما ارتفع المبلغ يرتفع المعدل.

3.3) التصاعدية بالشرائح: يتغير معدل الضريبية من فئة إلى أخرى على أن يطبق المعدل فقط على الفئة المقابلة.

ثالثا: التحصيل الضريبي: يفسد ها جميع العمليات التي تهدف إلى نقل مبالغ الضريبة من المكلف بها إلى صناديق الخزينة، ويتم تحصيل الضريبة بعدة طرق أهمها:

1. التوريد المباشر (الدفع من قبل المكلف مباشرة): حسب هذه الطريقة يتم تحديد دين الضريبية، حيث تخطر الادارة الضريبية الممول مقدار الضريبة المستحقة عليه، وميعاد الدفع والاجراءات التي يجب اتباعها بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة [1]

ويتبين لنا من هذا أن التوريد المباشر قد يتم دفعة واحدة على عدة أقساط، ويكون تقسيط دين الضريبة محددا بنص قانون، إذ لا خيار للإدارة الضريبية أو الممول فيه وقد يتم التوريد من خلال قيام الممول بلصق طوابع الدمغة

2. الأقساط المقدمة: وفقا لهذه الطريقة يكون للممول من الخبر و ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية لم تتولى الإدارة الضريبية اتخاذ اجراءات الربط ، و تحديد دين الضريبة ، ثم تقوم بعملية النسوية على أساس من دفعه من أقساط خلال السنة فتطالبه بدفع ما تبقى أو ترد له من قيمة الضريبة ، و تجدر الإشارة إلى أن التشريعات الضريبية خاصة بالدول النامية حيث تلجأ إلى عدم ترك حرية الاختيار للممول في اتباع هذا الأسلوب فتنص على تسديد الضريبة على أقساط مقدمة و يتولى التشريع طريقة احتساب عددها ومقدارها ومواعيد دفعها. [2]

1.Denis le fiévre,op-cite,P17

2 – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 36

تتميز هذه الطريقة ب

وسهولة وسرعة التحصيل

استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.

لا يشعر الممول بوقع الضريبة، وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها

وعلى الرغم من هذه المزايا يمكن تسجيل بعض العيوب:

عدم شعور الممول بوقع الضريبة يجعله لا يهتم مراقبة النشاط الحكومي، فتضعف فيه صفات المواطن الصالح.

اعتماد هذا الأسلوب على شخص من غير موظفي الإدارة الضريبية قد لا يتوفر فيه الإلمام التام بأحكام القانون الجبائي، والكفاءة اللازمة لتطبيقها، فيغفل أو تخلى في تقسيم بعض البنود أو اللوائح الضريبية.

مما يفوت على الخزينة العامة بعض ايراداتها

المبحث الثاني: أدوات وأهداف السياسة الضريبية

حين يتسنى للنظام الضريبي لأي دولة تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية، فإنه يجب رسم سياسة ضريبية معينة. وتستمد السياسة الضريبية أهميتها كأداة من أدوات التدخل الاقتصادي لتحفيز الاستثمارات إلى جانب سياسة النفقات العامة بالتكامل معها انطلاقا من وحدة السياسة المالية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الضريبية وأسسها

أولا: تعريف السياسة الضريبية

لقد تعددت مفاهيم السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهداف الضريبة ذاتها، وإن اتفقت جميع هذه الأهداف على تقييدها للضريبة وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات، واتفقت كذلك على ضرورة أن تساير مرحلة النمو وطبيعة النظام السائد، وإن اكتفي معظم الكتاب الاقتصاديين والماليين بتعريف الضرب فقط، واعتبروا قرارات الدولة بشأن الضرائب في السياسة الضريبية، ومن هذه التعاريف نذكر:

* السياسة الضريبية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية. [1]

تعبير السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتعليم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية [2]

وهناك من يعتبر أن: "السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية لأنها تعد عنصرا من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى كل الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكل الضريبي من حيث أثر كل ضريبة لعمل الدخل الوطني [3]

إذا السياسة الضريبية تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وذلك فهي تتسم بأنها: [4]

- مجموعة متعددة ومتكاملة ومترابطة من البرامج
- تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة كالحوافز الضريبية التي منحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة قصد تشجيعها
- جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع تسعى إلى تحقيق أهدافها

ومن هنا يمكن القول إن السياسة الضريبية تعتبر مرآة عاكسة لدور الدولة.

Pierre bel trame, "La fiscalité en France" 10 Edition Hachette supérieur, Paris 2004.P.163

2. عبد المجيد قدي «المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية", ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص139

3. العباس بنهاس «فعالية السياسة الضريبية في ضل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر", رسالة ماجيستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، بالجزائر، فيفري 2015 ص 7

4. المرسى السيد حجازي " النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق «، بالدار الجامعية للنشر، بيروت ,2001,ص

ثانيا: أسس السياسة الضريبية

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدولة يجب أن يرتكز النظام الضريبي لأية دولة على مجموعة من القواعد أهمها [1]

- تحديد الأهداف ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة، وخلال فترة زمنية محددة ودون تعامل الواقع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي داخليا وخارجيا،
- التنسيق بين السياسية الضريبية وباقي السياسات الاقتصادية الأخرى
- التقليل من التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهداف من ذلك التوسع في منح الامتيازات الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية قد يكون على حساب الهدف المالي للضريبة.

التنسيق والمزج المناسب بين أدوات السياسة الضريبية عند تحديد الهيكل الضريبي.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الضريبية

تعتمد السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها على جملة من الأدوات، نذكر منها:

1. الإعفاء الضريبي: نعني به عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو دائم، وذلك ضمن القانون. وتلجا الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وما بتلائم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويكون الإعفاء إما مؤقتا أو دائما

أ - **الإعفاء الدائم:** هي تلك التسهيلات الدامة التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد من حيث رفع المستوى المعيشي وحتى الثقافي، أي أن الدولة تمنح هذا الإعفاء النشاطات محددة سواء اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية. [2]

أ .1 الإعفاءات ذات الطابع الاقتصادي: يخص هذا الإعفاء بعض الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية الى تكتسي أهمية كبيرة في برنامج التنمية الاقتصادية. ذلك أن إعفاء المستثمرين من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية وكذلك الرسم على النشاط الصناعي من شأنه أن يشجع المستثمرين.

ب. 1. الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي: تخص هذه الإعفاءات الفئات الاجتماعية المحرومة كالمعوقين وأصحاب الدخول الضعيفة وهذا من أجل تحسين مستواهم المعيشي

ج. 1. الإعفاءات ذات الطابع الثقافي: نتيجة للتطور السريع الذي يشهده العالم، تلجا معظم الدول لمواكبة هذا التطور وذلك بمنح الإعفاءات الدائمة للنشاطات العلمية والثقافية بغرض تشجيع البحث العلمي لان التطور لا يحدث من دونه.

---

1 – حجار مبروكة، مرجع سابق، ص21

2 – حجار مبروكة، مرجع سابق، ص23

ب الاعفاء المؤقت: ويسمى أيضا بالعطلة الضريبية (Taxe Holiday) ويستمر هذا الإعفاء مدة زمنية من حياة المشروع، كما أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار [1]

غير أن للإعفاء الضريبي العديد من العيوب:

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي.
- يعتبر الإعفاء الضريبي حال ضعيف الأغلبية المشروعات التي عادة ما تحقق أرباح ضئيلة خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط.

2. التخفيضات الضريبية، وذلك بإخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل أو تقليص وعاء الضريبة مقابل التزامهم لبعض الشروط، كالتخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي يتم انجازها معهم. [2]

وتلجأ أغلبية الدول إلى التخفيضات الضريبية من أجل تخفيف العبء الضريبي

3. نظام الاهتلاك: يعرف الاهتلاك بأنه النقصان في قيمة الأصل عبر الزمن، ويعتبر الإهتلاك مسالة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه، حيث كلما كبر حجم هذه المحصصات، كلما اعتبر ذلك امتيازا للمؤسسة، إذ بفضله تمكن من تحديد استثماراتها &ودفع ضرائب أقل.

4 المعدلات التميزية: ونعني بذلك تصميم جدول المعدلات (أسعار الضريبة) بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع. [3]

وهذه المعدلات تنخفض تدريجيا كلما اقتربت نتائج المشروع من الخطة المسطرة، وترتفع هذه المعدلات كلما نتائج المشروع. ومنه القول إن هذه المعدلات ترتبط عكسيا مع حجم المشروع، ولعل أهم المجالات التي يتم فيها نجاح استخدام هذه المعدلات هو حال انشاء المناطق الحرة الصناعية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الضريبية

لم يصبح الهدف من فرض الضريبية توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة للدولة فقط، بل أصبحت تستخدم في تحقيق أهداف أخرى في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي إذن هدف السياسة الضريبية إلى تحقيق الأهداف التالية: [4]

1.الأهداف الاقتصادية: تعتبر السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسية المالية وتمثل هذه الأخيرة احدى أدوات السياسة الاقتصادية، ومن أهم الأهداف الاقتصادية بحده:

---

1. سعيد عبد العزيز، شكري، رجب العشماوي مرجع سابق، ص 296

2.عبد المجيد قدي، مرجع سابق. ص 142

3.دراز حامد عبد المجيد،" السياسات المالية ",الدار الجامعية، الإسكندرية .2002-2003 ص246

4.عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 168-17

أ- توجيه الاستهلاك. ذلك أن الضريبة تستعمل كأداة للتأثير على السلوك الاستهلاكي من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات.

أ- **زيادة تنافسية المؤسسة:** حيث تؤثر الضريبة في تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، ولهذا نجد الدول سعيا منها لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية تقوم بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية، ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني

ج- **السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي**: وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية من خلال نفس المدونة من الضرائب، تنسيق المعدلات الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة وأنماط الاهتلاك المعتمدة وتبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي

د- محاربة الضغط التضخمي والمحافظة على قيمة النقد الوطني: يرجع التضخم إلى زيادة المعروض النقدي عن العروض السلعي، فترتفع الأسعار وتدهور قيمة النقد الوطني، ومحاربة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم الضرائب فيخفض دخل الأفراد مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وتخفيف حدة التضخم

2. الأهداف الاجتماعية: تستخدم الضريبة كأداة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية من خلال استخدامها في تقريب التفاوت بين دخول طبقات المجتمع مما يحقق العدالة الاجتماعية، أو الحد من السلع غير النافعة وتشجيع السلع الاستهلاكية الأخرى، وكذلك يستفيد الأفراد من الخدمات التي تقدمها الدولة بصفة عادلة، دون الأخذ بعين الاعتبار نسبة الحضرية المدفوعة من طرف كل شخص،

3. الأهداف السياسة: يمكن استخدام الضرائب لتحقيق أهداف سياسية معينة، سواء داخل الدولة من خلال تمييز المعاملة الضريبية بين الطبقات، وكذلك استخدام الضريبة كأداة سياسية لتعزيز مركز السلطة الحاكمة، أو بين الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو للحد منها، ففي وجود علاقات طبية مع دول معينة. تعمل الدولة على خفض أو إعفاء الضرائب الجمركية أما في حالة العكس تعمل على زيادة تلك الضرائب

4.الأهداف المالية: لقد رأى الفكر التقليدي أن هدف الضريبة الأساسي هو توفير الأموال الضرورية التغطية النفقات العامة والوصول في كل الظروف إلى توازن الميزانية، ولتحقيق هذا الهدف نادي الفكر الكلاسيكي بضرورة تحقق شرطين في فرض الضريبة هما:

1.حيادية الضريبة: ونقصد بالحياد الضريبي عدم إحداث أي أثر لفرض الضريبة على النشاط الاقتصادي او على القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص لكن الحياد الضريبي وإن وجد نظريا إلا أنه لا يمكن تحقيقه في الواقع

2. وفرة حصيلتها: ويعن ذلك أن تجلب الضريبة أكبر حصيلة ممكنة بحيث تغطى النفقات العامة للدولة.

خلاصة:

إن الضرائب تعد الجوهر الأساسي لكافة التشريعات المالية بكافة دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية بما تمثله من أداة تستخدم لتنظيم المسار المالي للدولة من خلال استخدامها كمصدر هام ورئيسى من مصادر الايرادات العامة فهي ممول الدولة في النفقات العامة المقدمة للأفراد.

كما أن الدولة ترمي من خلال الأنواع المختلفة من الضرائب إلى تحقيق العدالة الضريبية بصفة يقينية مع مراعاة الاقتصاد في النفقات فهي اهم المبادئ الضريبية.

ويبقى أن ننبه إلى ضرورة وأهمية السياسة الضريبية فهي تعتبر سلاح في يد الدولة للتأثير في باقي المتغيرات الاقتصادية بغرض توجيه النشاط الاقتصادي ومنه تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسطرة.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات وخلال التسعينات تحولا جوهريا في بنيته نتيجة التحول من نظام التخطيط وتدخل الدولة الواسع في النشاط الاقتصادي، الى شكل اخر يتمثل في اقتصاد السوق.

وقد كان النظام الضريبي الجزائري انعكاسا للتغيرات الأيدولوجية التي عاشتها.

ولمواكبة عجلة الاقتصاد العالمي تسعى الجزائر الى احداث اصلاح شامل في شتى المجالات، والتي من بينها الإصلاح الضريبي الذي بدأته سنة1992 قصد تحسين مرد ودية النظام الضريبي دون اثقال كاهل المكلفين.

ومن اجل هذا اكتست دراسة فعالة النظام الضريبي اهتماما واسعا من طرف الباحثين وذلك في جميع الدول اذ تعتبر الفعالية احدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح او فشل السياسة الضريبية لأي دولة.

لذا نتطرق من خلال هذا الفصل الى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: اصلاح النظام الجبائي الجزائري

المبحث الثاني: فعالية النظام الضريبي

المبحث الأول: اصلاح النظام الجبائي الجزائري

لم يكن الجبائي الجزائري المتبع من قبل الإصلاح ذو فالية وكفاءة تذكر، وهذا بالنظر الى الاهتمام الضئيل الذي كانت توليه السلطات للجباية العادية الى جانب ما كان يتميز به من سلبيات وتناقضات تقنية وهيكلية أصبح من الضرورية معالجتها وتصحيحها لتكون السياسة الجبائية متلائمة مع الإصلاحات الاقتصادية التي تقون بها الجزائر للمرور الى اقتصاد السوق.

المطلب الأول: مميزات النظام الجبائي قبل إصلاحات 1992

ان من اهم العوائق والسلبيات التقنية والهيكلية التي يمكن ملاحظتها على النظام الجبائي السابق كونه [1]:

1. نظام ضريبي معقد من خلال العدد الكبير للضرائب والمعدلات. فالضرائب على الدخل وحدها كانت تسعة والضرائب على الانفاق كانت أربعة وغيرها من الضرائب فضلا على كثرت المعدلات فالضرائب على رقم الاعمال مانت تضم 18 معدلا والسلم الضريبي على الأجور والمرتبات لسنة 1985 يضم 20 معدلا لكن فئة مما يولد ف بالنهاية 60 معدلا لوجود ثلاث فئات مأخوذة بعين الاعتبار.

2. عدم استقرار النظام الضريبي اذ مند الاستقلال ما فتىء يعرف التعديلات سواء في إطار القوانين أخرى ذات صلة بالنشاط الاقتصادي من أدى الى ضهور تقلبات مستمرة في الأسعار الضرائب وخلق والغاء ضرائب أخرى.

3. ضعف النظام الضريبي عن التحفيز وعجزه على مواجهة الندرة التي سادت في الثمانينات بالنضر الى القيود المفروضة على الاستثمار الوطني الخاص والتي كانت ذات طابع اداري سياسي وتقني، الحساسية المفرطة تجاه الاستثمارات الأجنبية، القيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

4. عدم القدرة النظام الضريبي السابق على تحسيس الممولين بجدوى وأهمية الضريبة لوجود فئات وقطاعات واسع تدفع الضرائب انطلاقا من الاقتطاع من المنبع.

5. تناقض الأهداف المراد تحقيقها كانت عن طريق الضريبة كالأهداف المالية والأهداف الاقتصادية فالضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية كانت تخضع لها الوحدات بدلا من المؤسسات انطلاقا من سنة 1975 وهذا من شانه إعاقة إعادة الاستثمار في المؤسسة لكون هذه الأخيرة قد تدفع ضرائب كثيرة وهي على المستوى الإجمالي خاسرة.

6 اهمال الطبيعة القانونية للممول [2]: اذ لا توجد هناك تفرقة واضحة بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين في حين ان هذه التفرقة تعتبر ضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فمن الناحية الاقتصادية يجب ان يكون هناك نظام جبائي خاص بالمؤسسات والشركات الاقتصادية الكبيرة نظرا لطبيعتها ولأهميتها الاقتصادية من حيث الاستثمار والنمو وقدرتها على خلق مبالغ ضريبية هامه تعود بالفائدة على خزينة الدولة اما من الناحية الاجتماعية فمقدرة دفع الضريبة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين محدودة لذلك فان وضع نظام حبائي خاص بهم يعد امرا ضروريا وهذا من اجل احترام المقدرة التمويلية والعدالة امام الضريبة وعدم وضع المؤسسات والافراد في نفس الوضعية الضريبي.

---

1 - عبد المجيد قدري، رابع شريط،" الإصلاح الضريبي في الجزائر: السياق والمضمون «الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الالفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2003 ,ص,303.

2- العباس بهناس، مرجع سابق، ص *305*,

المطلب الثاني: دوافع الجبائي الجزائري لسنة 1992

إضافة للسلبيات السابقة التي ميزت النظام الجبائي الجزائري فقد كانت هناك دوافع أخرى أدت الى اجراء الإصلاحات الضريبية، حيث يمكن اجمال اهم الدوافع التي جعلت التفكير في اصلاح السياسة الجبائية امرا ضروريا في العناصر التالية:

1. الازمة النفطية:

لقد كان الاعتماد على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة كبيرا مما جعلها تتأثر بتقلبات أسعار النفط التي تحكميات السوق العالمية وبانخفاض أسعار النفط بداية من 1986 أصبحت المتأتية من الجباية البترولية ***28.56%*** سنة 1987 من مجموع سنة1986 و26.06 % نسبة الايرادات ضعيفة حيث بلغ

الإيرادات الجبائية بعد ان كانت تشكل ***%*** سنة 1981, ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا نسبة66.4 النقص في الإيرادات من خلال الجباية العادية وهو الامر الذي جعل عجز الميزانية متواصل مما دعا الى البحث على نظام جبائي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير الإيرادات جبائيه لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار النفط التي قد لا تعرف الاستقرار.

2. التحولات الاقتصادية المحلية والدولية

ان تغير التوجه من النظام التخطيط المركزي أي نظام الاقتصاد الموجه الى نظام السوق أصبح يتطلب وضع أسس نظام جبائي جديد يتلاءم مع المرحلة الجديدة ويسار الإصلاحات الاقتصادية الأخرى التي عرفتها الجزائر والتي افضت الى تغيرات هيكلية عميقة. فالتخلي عن الفلسفة الاقتصادية التي كانت تشكل مرجعا للنظام الضريبي السابق التي كان يجسدها الميثاق الوطني باعتباره المرجع الأيديولوجي للتنمية أصبح ضرورة، فالأمر مافتىء ان تغير بإقرار دستور 28 فبراير 1989 الذي اق التعددية السياسة والحزبية مما أتاح الفرصة اما ظهور الكثير من البرامج الحكومية المستندة الى خلفيات أيديولوجية مختلفة، على النظام الضريبي ان يكون قادرا على التعايش معها جميعا.

1- عبد المجيد قدري، "الإصلاح الضريبي في الجزائر: السياق والمضمون"، مرجع سابق، ص ,305

كما كان لارتباط برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر بدعم صندوق النقد الدولي الأثر الكبير في الدفع الى اصلاح النظام الجبائي وذلك من خلال وضعه لقواعد مشتركة للإصلاح الضريبي في الدول النامية والتي تمثلت في:

-توسيع وعاء الضريبة وخفض أسعارها حتى يتم تفادي مشاكل التهرب الضريبي

-اعتبار الضريبة على القيمة المضافة عنصرا هما في برامج الإصلاح لما تتميز به من خصائص الحيادية والشفافية والمردودية اذ اثبتت التجربة فعاليتها في البلدان التي طبقتها

-تحسين أداء الإدارة الضريبية باعتبار ان ذلك يشكل ضمان أي اصلاح لان العنصر البشري هو الوسيلة تطبيق الإصلاح

- عدم المبالغة والتوسع في الأهداف الضريبية لان هذا التوسع قد يؤدي الى التناقص والتعارض بين الأهداف ويؤدي الى بروز استثناءات تقود الى تشويه النظام الضريبي وتعقيده.

إضافة الى هذا فان موجة الإصلاحات التي عرفتها مختلف الأنظمة الضريبية عبر العالم كانت تتطلب إجراءات على هيكل النظام الجبائي الجزائري، وذلك في إطار مسايرة التحولات العالمية "فلاقتصاديات تعرف في العادة في فترة الى اخرة موجة من الإصلاحات في المجال الضريبي لا يمكن تجاهلها ومن ثم لابد مراجعة تصميم الهياكل الضريبية وفقها.

3. الضغط الضريبي المرتفع:

لقد كان هذا الضغط الضريبي المرتفع نتيجة لبنية النظام الجبائي السابق التي ميزتها كثرة الضرائب وتعددها الى جانب ارتفاع معدلاتها وثقل عبئها خاصة على المؤسسات الاقتصادية التي عانت كثيرا من كثرة الاقتطاعات وارتفاع معدلات، 6 فقد كانت الضرائب على الأرباح % ومعدل الدفع الجزافي كان يقدر ب % الصناعية والتجارية مثلا تصل الى 50

الى جانب ارتفاع معدلات الرسوم والتعريفات الجمركية فالضغط الضريبي في الجزائر وعند حسابه على أساس كل الى الاقتطاعات الضريبية كان يساوي سنة 1986 حوالي 45.6% و46% سنة 1987 من الإنتاج المحلي وهو ما بين العبء الكبير للاقتطاعات الجبائية [3].

1 العباس بهناس، مرجع سابق، ص 16

2 اسماعيل بوخارة، سمراء دومي، "الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي " , الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الالفية الثالثة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سعد دحلب , البليدة , ماي 2003.

4.تفشي ظاهرتا الغش والتهرب الجبائيين:

لقد ساهم في تفشي هاتين الظاهرتين عدم الوعي الضريبي الى جانب عدم الاستقرار التشريع الجبائي وتعقيده وزيادة الضغط الضريبي على المكلفين مما يدفعهم الى اتباع مختلف السبل لتفادي تسديد ما عليهم من ضرائب، وقد قدرت مبالغ التهرب الضريبي سنة 1989 بحوالي 50 مياردولار سنويا وهو مبلغ ضخم جدا إذا ما قورن بالناتج الداخلي الإجمالي في ذلك الوقت اين كان الي 52 مليار دولار.

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الجبائي لسنة 1992.

لقد جاء اصلاح النظام الجبائي كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت النظام الجبائي السابق الي جانب التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية والتحول الى نظام اقتصاد السوق، وسعي الإصلاح الجبائي نتيجة لهذا الى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن اجمالها فيما يلي:

1. تحقيق النمو الاقتصادي عن كريق ترقية الادخار وتوجيه نحو الاستثمار الإنتاجي مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات والناجم عن تعدد الضريبي من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

2. خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع خارجي الصادرات لكون هده الأخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في وقت أصبحت فيه السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

3. إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر الى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد.

4. تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءات ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر الى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

الى جانب هذه الأهداف الرئيسة الكبرى جاء الإصلاح الجبائي يبتغي تحقيق اهداف الرئيسية الكبرى جاء الإصلاح الجبائي يبتغي تحقيق اهداف أخرى اقتصادية وتنظيمية ومالية تتمثل فيما يلي:

5. إعادة هيكلة وتنظيم الإدارة الجبائية من اجل تحقيق الفعالية وخلق إدارة ضريبية فعالة تكون همزة وصل حقيقية بين المكلفين والنظام الجبائي عن طريق تزويدها بالإطارات الجامعية المؤهلة والكفؤة وأعاد تأهيل الإطارات القديمة لتستوعب مختلف التدابير الجديدة التي يعرفها النظام الضريبي، الى جانب استعمال الاعلام الالي في المصالح الضريبية لخلق التنسيق اللازم في معالجة المكلفين وحصرهم.

6. تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين وذلك لتحقيق مبدا أساسي من مبادئ الضريبية وهي العدالة وقد سعى الإصلاح الجبائي الى تحقيق ذلك من خلال :[3]

التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإخضاع كل طرف لمعاملة خاصة

1- إسماعيل بوخارة، سمراء دومي، مرجع سابق، ص 24.

2- عبد المجيد قدي، "النظام الجبائي الجزائري وتحديات الالفية الثالثة «، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2002

3- العباس بهناس، مرجع السابق، ص 52.

- التوسع في استعمال لضريبة التصاعدية والتي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية.
- توسيع نطاق تطبيق الاقتطاعات هذا من جهة ومن جهة أخرى مراعاة المقدرة التكليفية (مستوى الدخل) وذلك بتقدير الإعفاءات اللازمة لذلك.

7. تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي عن طريق نظام التحفيزات الجبائية يكون جاذبا لراس المال ومشجعا له مما يخلق ديناميكية جديدة في النشاط الاقتصادي

8. اما الأهداف المالية فتتمثل خاصة في :[1]

- زيادة نسبة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة وبالتالي السعي الى إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية
- جعل الجبائية العادية تغطي نفقات لتسيير للميزانية العامة.

1- العباس بهناس، مرجع سابق، ص 55.

المبحث الثاني: فعالية النظام الضريبي:

تكتسي دراسة الفعالية الضريبية أهمية كبيرة في جميع الدول، المتقدمة كانت او نامية حيث تعتبر كمرادف لنجاح السياسة الضريبية المطبقة وبالتالي نجاح السياسة المالية كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: تعريف فعالية النظام الضريبي

أولا: تعريف النظام الضريبي

يعرفه سعيد عبد العزيز عثمان بانه: "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث اثار اقتصادية وسياسة واجتماعية مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع ".

ويعرف أيضا بانه " مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في المجتمع معين وزمن محدد قصد تحقيق سياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع "

ثانيا: تعريف الفعالية الضريبية

لقد عرفت الفعالية الضريبية (الضريبة المثلى) تعاريف مختلفة نوجز أهمها في:

حسب ***jean –marie Monnier*** " فان التكلم عن الاخضاع الضريبي يتعلق بتعظيم وضائف الدولة تعريف الهادفة الى توفيق بين الفوائد الخاصة والتدخل في توزيع الموارد أي انه يتعلق بالخيارات الدولة من اجل الاحسن للجماعة، وان الضريبة المثلى يجب ان تتسم بخاصيتين هما:

عدم إمكانية نقل ثقلها، أي ان العبء الضريبة يقع على المكلف القانوني دون إمكانية نقله إذا لم يهدف اخضاع الضريبي الى نقله.

- لا تشوه خيارات الاعوان الاقتصاديين

Meht و ***pierre bel trame*** فالسؤال الذي يطرح هو" عن إمكانية تصميم نظام ضريبي يشمل الضريبة التي وحسب تعود بأقصى بأقل تضحية جماعية كما يربطان مسالة الفعالية الضريبية بنضريه المنفعة، بالإضافة الى ان مجال الكلام عن الفعلية الضريبية حسب الكاتبين أكثر تعقيدا من كثرته " [4].

بعد استعراض بعض التعريفات للضريبة المثلى بصفة عامة يمكن القول ان " الفعالية الضريبية هي مدى تحقيق الأهداف من وراء فرض الضريبة، وكذا هي القدرة على التوفيق بين اهداف الضريبة (مالية، اقتصادية و اجتماعية) والتي عادة ما تتعارض فيما بينها و يكون ذلك بتحقيق الإيرادات المهمة دون

---

1 -سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)»، الإسكندرية، دار الجامعية 2000 , ص 13.

2- سعيد عبد العزيز، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص20.

3- وسيلة طالب، " الضغط الضريبي والفعالية الضريبية «، رسالة ماجيستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، نوفمبر 2004.

4 - pierre belitrame. Lucien Mehhi « techniques et institutions fiscales comparées », PUF, France , 1997. P 365.

المساس بالمستوى المعيشي المكلف والاضرار بالمنفعة العامة، وكون التوفيق المطلق بين الأهداف يصعب ادراكه فان الفعالية تكمن في اقصى قدر من التلاؤم الذي يمكن حدوثه بين الأهداف ".

ونتيجة لتعارض أهداف النظام الضريبي، يتعين على المشرع الضريبي مراعاة المصالح الثلاث التالية :[1]

1. مصلحة الدولة: تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة من أموال تساهم في تغطية نفقاتها المختلفة، وبالقدر الذي يساعد في تحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعي.

2. مصلحة المكلف: تتحقق مصلحة المكلف في فرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة طموحاته، والعوائد التي يحققها من استثماراته، كما تتحقق مصلحة المكلف من خلال ما يوفره فرض الضريبة من مساعدة للمكلف على تأدية اعماله عن طريق حمايته من المنافسة الخارجية.

3. مصلحة المجتمع: تتحقق مصلحة المجتمع من فرض الضريبة من خلال الاثار الإيجابية التي تترتب على الفرض الضريبة مثل استخدام الحصيلة الضريبية في تحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة من شق الطرق وتوفير الانارة العمومية، التعليم والصحة، أي تحقيق رفاهية المجتمع.

ونشير الى ان التوفيق بين المصالح الثلاث السابقة صعب التحقيق، لذلك من واجب الشرع ان يحدث تقارب وتوازن فيما بينها على ضوء الأولويات والظروف المحيطة به، ويطرح اختيار الضريبة الفعالة من الناحية السكونية في اختيار القاعدة الضريبية المعدل الضريبي، اما عن الناحية الديناميكية في استراتيجية الإصلاح الضريبي.

المطلب الثاني: قياس فعالية النظام الضريبي

توجد عدة طرق لقياس فعالية النظام الضريبي ويمكن حصرها في المدخل التالية:

1. مدخل الأهداف: تقاس فعالية النظام الضريبي بناء على مدى تحقيقه للأهداف التي تبرز وجوده، وفي هذا المجال نواجه عدة تساؤلات نجملها فيما يلي :[2]

- هل نأخذ الأهداف الرسمية أي المعلن عليها او الأهداف العملية التي تعبر عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسة الفعلية
- كيف يمكن التوفيق بين الأهداف المتعارضة للنظام الضريبي
- ما هو معيار الأهمية النسبية للأهداف وهل نقيس الفعالية بمدى تحقيق النظام الضريبي لاهم الأهداف او مدى تحقيقه لأكثر من هدف

للإجابة على التساؤلات السابقة نستعرض المداخل الفرعية لمدخل الأهداف على النحو التالي:

---

1 محمد أبو نمسة، "الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق «, عمان، الطبعة الأولى , 1996 , ص: 15-16

2 ناصر مراد " فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق «، دار هومة للطباعة , 2003 , ص: 77-76.

أ – مدخل الهدف السائد: يقصد به الحجم الرسمي المعلن مثل حجم الحصيلة الجبائية المنتظر جبايتها، او عدد المشاريع الاستثمارية الواجب انتاجها نتيجة التحريض الضريبي للاستثمار

ب- مدخل تعدد الأهداف: قد يسعى النظام الجبائي الى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد، لذلك فان حجم الحصيلة الضريبية لا يمثل المقياس الكامل للفعالية الضريبية، وبالتالي يمكن قياس تلك الفعالية بقدرة النظام الضريبي على تحقيق أكثر من هدف الى ان تحقيق جميع الأهداف امر صعب. لذلك يتعين على المشرع تحديد الهدف الأكثر أهمية، دون اهمال باقي الأهداف، أي ترتيب الأهداف حسب الأولوية ثم تحقيقها وفق للمبادئ الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

ج – مدخل الأهداف المرحلية: يستند في هذا المدخل على ان الأهداف مقسمة من ناحية الزمنية الى اهداف قصيرة ومتوسطة وقصيرة الاجل وبالتالي تقاس فعالية النظام الضريبي بقدرته على تحقيق هذه الأهداف المرحلية، أي اتخاذ الزمن كمعيار لقياس فعالية النظام الضريبي.

2 – مدخل الموارد: يستند هذا المدخل على افتراضي هما:

- ان النظام الضريبي هو نظام مفتوح يتأثر ويؤثر بالبيئة.

تتوقف فعالية النظام الضريبي على قدرته على توفير احتياجات المادية والبشرية في ضل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به، ورغم أهمية هذا المدخل في قياس فعالية النظام الضريبي الا ام درجة توفر الموارد المادية والبشرية مسالة نسبية، كما ان استخدامها يتصف بالقصور وعدم الرشد، والذي يرجع لأسباب تنظيمية او سلوكية او بيئية.

3 – المدخل المالي: يستند هذا المدخل الى القياس الكمي للفعالية، وذلك من خلال مقارنة حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية مع الحصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية، ويمكن صياغة هذا المقياس كما يلي:

$$\text{الفعالية المالية الضريبية} = \frac{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية.}}{\text{حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية.}}$$

من خلال العلاقات السابقة تكون الفعالية المالية الضريبة جيدة كلما اقتربت او تجاوزت حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية من حصيلة الاقتطاعات الضريبية التقديرية. اما في حالة العكس، فيؤدي الى عدم الفعالية النظام الضريبي، ويجب مقارنة ذلك المعدل مع معادلات السنوات السابقة حتى يتم متابعة تطور الفعالية المالية للضريبة عبر التاريخ، أي تحليل ديناميكي بالإضافة الى مقارنته مع معادلات الدول المتقدمة والنامية الأخرى.

ويواجه قياس فعالية النظام الضريبي عدة صعوبات ومشاكل نجمعها فيما يلي:

1 - وسيلة طالب، مرجع سابق، ص 73

2- ناصر مراد، مرجع سابق، ص78

1. عدم وجود اتفاق عام ماهية فعالية الضريبية، فتعريف الفعالية بانها درجة تحقيق الأهداف تختلف باختلاف وجهات النظر المأخوذ لكل طرف من أطراف التعامل الضريبي، أي ان النظام الضريبي قد يمون فعال بالنسبة للدولة، ولكمه ليس كذلك بالنسبة للمكلف.

2. مشكلة ثبات وصحة المقاييس المستخدمة في قياس الفعالية، سواء بالنسبة للمعايير الكمية او السلوكية، حيث تتأثر هذه المقاييس حين ادخال عنصر الزمن.

ويترتب على ما سبق ان عملية قياس الفعالية النظام الضريبي لا يمكن التوصل من خلالها منفردة الى حل تلك المشاكل، لظلك يجب تحقيق درجة التكامل بين هذه الأساليب حتى تمكننا من مواجهة تلك المشاكل.

المطلب الثالث: عوائق فعالية النظام الضريبي

توجد عدة عوامل تعيق فعالية النظام الضريبي، مما ينعكس سلبا على دور واهمية الضريبة ي المجتمع، لذلك يجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان وتتمحور في عدة عوامل هي:

1. جمود النظام الضريبي: يؤدي إبقاء أي نظام ضريبي لفترة زمنية طويلة الى خلق تقاليد وفنية وإدارية ترتبط بنوعية العناصر اوعية الضرائب من جهة أخرى، وبإجراءات تقديرات وربطها وتحصيلها وبتنظيم ادارتها من جهة أخرى.

ويرجع هذا الجمود الى عاملين أساسيين هما: التقاليد الفنية، التقاليد الإدارية.

أ. التقاليد الفنية: تتمثل التقاليد الفنية في استمرار في إخضاع نفس العناصر المشكلة لأوعية الضرائب المفروضة بصورة تجعل من الصعب اجراء عليها أي تعديل، لما يوجهه من معارضة للمكلفين.

ب. التقاليد الإدارية: تعم التقاليد التي تسيطر على الإدارة الضريبية رقلة أي تعديلات ضريبية بشكل يحد من اثار الإصلاحات الضريبية، فقد تفسر الإدارة القوانين التي يقررها المشرع الضريبي وتضفي عليها طبعا يبتعد كثيرا عن نية المشرع، وقد يتخذ تأثير هذه التقاليد شكل معارضه الأجهزة الإدارية في الغاء بعض الضرائب او انشاء ضرائب أخرى، ويفسر ذلك بعدم توفر الكفاءة لإدارية اللازمة لتطبيقها.

2. الازدواج الضريبي: يغرف بانه فرض نفس الضريبة مرتين، او أكثر على نفس الممول بالنسبة لنفس المادة الخاضعة للضريبة

يتضح من تعريف السابق وجوب توفر شروط معينة لتحقيق الازدواج الضريبي والتي تتمثل فيما يلي:

---

[1] -ناصر مراد، مرجع سابق، ص 128 -130

[2] -حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات «، مرجع سابق، ص55

أ – وحدة الضريبة المفروضة: يشترط في ازدواج ان تفرض ضريبتان من نوع واحد او متشابهة الا انه يصعب تحديد الضرائب المتشابهة، لذلك تعمل الاتفاقيات الدولية الخاصة بتجنب الازدواج الضريبي على تحديد الضرائب التي تعتبر متشابهة

ب – وحدة الشخص المكلف بالضريبة: يعني هذا الشرط ان يكون الشخص الذي فرضت عليه الضريبتان هو نفس الشخص، وفي هذا المجال لا توجد صعوبات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، ولكن تبرز الصعوبة فيما يتعلق بالأشخاص المعنويين، بحيث إذا فرضت الضريبة على أرباح الشركات ثم على النصيب المساهمين في هذه الأرباح، فمن الناحية القانونية لا يوجد ازدواج ضريبي لان الشركة شخصية معنوية مستقله، ولكن من الناحية الاقتصادية والضريبية تعتبر ازدواج ضريبي لوحدة المادة الخاضعة للضريبة التي تتمثل في الأرباح.

ج- وحدة المادة الخاضعة للضريبة: أي ان تفرض الضريبة على نفس الوعاء الضريبي أكثر من مرة، ويتحقق ذلك بشكل واسع عند خروج عن القاعدة إقليمية للضريبة، حيث قد يخضع لمكلف لضريبتين على موضوع واحد في دولتين وهو ما يعرف بالازدواج الضريبي الدولي.

صور معالجة الازدواج الضريبي: تعمل الدولة على علاج هذه الظاهرة سواء في النطاق الداخلي او على الصعيد الدولي، ويعتبر القضاء على الازدواج الداخلي امرا سهلا نظرا لوجود الدولة التي يمكنها وضع التشريعات التي تمنع حدوث هذه الظاهرة، اما عن الازدواج الدولي فيمكن تجنبه بواسطة التشريع الداخلي حيث تحترم كل الدولة مبدا إقليمية الضريبة فلا يمتد اختصاصها المالي خارج حدودها، لذلك تعطي مواطنيها المقيمين في دولة أخرى دفع الضرائب المفروضة عليهم في الدول المقيمون فيها.

3. **ارتفاع مستوى الضغط الضريبي:** يقصد بالضغط الضريبي ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة تبعا لحجم الاقتطاعات الضريبية م جهة والصور التركيب الفني للهيكل الضريبي من جهة أخرى. والذي تختلف

قياس الضغط الضريبي: يعتبر الضغط الضريبي مؤشرا كميا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الكلي حيث يعد من اهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية، وفي هذا المجال توجد طريقتين لقياس مستوى الضغط الضريبي. اما على أساس الاقتطاع الضريبي نسبة الى الدخل الوطني، او على أساس الاقتطاع الضريبي نسبة الى مجموع الاقتطاعات العامة حيث يتم قياس مستوى الضغط الضريبي كما يلي:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب (مباشرة وغير مباشرة}}{\text{الإنتاج الداخلي الخام}} \times 100$$

[1] – ناصر مراد، مرجع سابق، ص 134.

وحسب برامج صندوق النقد الدولي فان المؤشر الشائع لقياس الضغط الضريبي يتمثل العلاقة التالية:

معدل الضغط الضريبي = الإيراد الضريبي الحكومي / اجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق x 100

4. الفساد الاقتصادي: تعاني مختلف الدول سواء المتقدمة او النامية من وجود نشاطات خفية وغير شرعية، والتي لا تخضر لأي نوع من الضرائب، وتعكس هذه النشاطات المرتبطة بمظاهر الفساد انحراف الاليات الاقتصادية والتي نرجعها الأسباب التالية:

- تفاقم مظاهر التكافؤ الاقتصادي
- انخفاض خطير في مستوى حياة فئة واسعة من السكان
- الاستهتار بهيئة الدولة

5. التهرب الضريبي: تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فانه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها او نقل عبئها لشخص اخر، ويقصد بالتهرب الضريبي السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم الدفع الضريبة المستحقة عليه كليا او جزئيا دون ان ينقل عبئها لشخص اخر.

ولتحقيق التهرب الضريب يتخذ المكلف القانوني عدة طرق واساليب قد تكون مشروعة او غير مشروعة. وعلى هذا الأساس نميز بين شكلين للتهرب الضريبي هما:

- تهرب ضريبي من دون انتهاء القانون الضريبي او ما يعرف بالتجنب الضريبي
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي

ا – التجنب الضريبي: وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث حالات لهذا التهرب هي:

أ – 1) تهرب ضريبي ناتج عن تغيير سلوك المكلف: وذلك من خلال بعض السلوكيات التي يتخذها المكلف، مثل الامتناع عن استهلاك او انتاج سلعة التي تفرض علية ضريبية مرتفعة.

أ -2) تهرب ضريبي ينظمه التشريع الضريبي: مثل اخضاع الأرباح المعاد استثمارها بالنسبة للشركات الى معدل خاص

15% عوض 30 % قصد تشجيع الاستثمار.

أ – 3) تهرب ضريبي ناتج عن اهمال المشرع الضريبي: يتحقق عن طريق استغلال المكلف ثغرات التشريع الضريبي وذلك بالاستعانة باهل الخبرة لاكتشاف تلك الثغرات، فمثلا تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتواصل الى إعطاء نشاطه صفه غير تجارية من وجهة النظر القانونية

[1]– ناصر مراد، مرجع سابق، ص 153.

ب- الغش الضريبي: هو عبارة عن التهرب من الضريبة بطريقة غير مشروعة، فهو تخلص من الضريبة، ومن اجل ذلك يستعمل المكلف طرق الغش والاحتيال، ومن مظاهره نجد

-عدم تقديم المكلف تصريح عن النشا ط الخاضع للضريبة، وفي هذه الحالة يكون التهرب الضريبي كلي

-ادخال السلع المستوردة خفية أي عدم التصريح بها لدى الجمارك

-تقديم المكلف تصريح ضريبي لدى إدارة الضرائب مخالف للحقيقة

-المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة.

خلاصة:

استنتجنا من دراسة هذا الفصل ان الإصلاح اقتضته التحولات الاقتصادية في العالم والاتجاه العالمي نحو اصلاح الأنظمة الضريبية المرتكزة أساسا على توزيع الوعاء الضريبي وتبسيط النظام الضريبي من حيث استهداف الإصلاح الضريبي تحقيق الكفاءة والعدالة وشمل على اصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الإداري. وقصد تحسين فعالية النظام الضريبي، يجب ان تستند طريقة تحديد المعادلات الضريبية عل دراسات مبدأيه حتى تعكس الواقع وتبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيذه حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون الى جانب رفع مستوى موظفي جهاز الضرائب من خلال تكوين مختصين في الضرائب واصلاح شامل في الإدارة وفق معايير الدولية.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

ان الأداء المالي للمؤسسة يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة الازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل المردودية جيد , وهو ما تسعى الوظيفة المالية الى تحقيقه , ولكن باعتبار ان المؤسسة وحدة اقتصادية فأنها تتأثر تجاه أي قطاع ضريبي يمس وموجوداتها , اذ ان الضغط الضريبي العالي الذي قد تتعرض له في بعض الأحيان قد يؤدي الى احداث اختلال مالي لها , ومن المعلوم بان صحة التسيير و تحقيق مردودية افضل , تعتمد بالضرورة على مدى التوازن المالي للمؤسسة , وبذلك وجب على مسيري المؤسسة اختيار المؤشرات الأكثر دلالة على الاداء و لتي تسمح لها بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة .

بناء على المعطيات فأننا سوف نتطرق من خلال هذا الفصل الى مبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأداء المالي ومؤشرات تقييمه

المبحث الثاني: تأثير الضريبة على بعض المؤثرات الأداء المالي.

المبحث الاول: الأداء المالي ومؤشرات تقييمه

بصفة عامة يمكن حصر جميع الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها في الأهداف التالية: التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، تحقيق مردودية وانشاء القيمة، بحيث يعتمد المسير في تحقيق جميع هده الأهداف على الأداء الوظيفة المالي (الأداء المالي).

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

يرى بعض الباحثين ان الأداء: "هو مركز ذو مسؤولية، مما يعني الفعالية، والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، حيث ان الفعالية تتحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف اما الإنتاجية فهي تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك ".

ويمكن تقسيم أداء المؤسسة الى نوعيين: أداء داخلي وأداء خارجي.

1- الأداء الداخلي: كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي انه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد فهو ينتج أساسا في عناصر التالية:

- **الأداء البشري:** وهو أداء الافراد في المؤسسة الدين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

- **الأداء التقني**: ويتمثل في القدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال

- **الأداء المالي**: وهو يتمثل أساسا في أداء الوظيفة المالية، والذي يعبر عن القدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكاليف الممكنة فالأداء المالي يكمن في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة الازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد بتكاليف منخفضة، إذا الأداء المالي يعتبر عن فعالية تعبئة واستخدام الموارد المالية المتاحة.

حيث تعتبر الوظيفة المالية من اهم الوظائف المؤسسة، والتي اقتصر محورها الأساسي على تدبير الأموال الازمة للمنصات، ومع التطورات الجوهرية التي بدأت تحدث، اخدت الوظيفة المالية مفهوما أكثر شمولا، فلم تعد تلك الوظيفة تقتصر على القيام بالخطوات الإجرائية لتدبير الاحتياطات المالية اللازمة. بل امتدت لتشمل اتحاد القرارات بشأن نوعية للأموال المطلوب تدبيرها. وتحدد هذه القرارات المدى الزمني الذي ستذهب اليه المنشاة في الاعتماد على القروض الطويلة الاجل ومصادر التمويل القصيرة الاجل. كذلك دخلت الوظيفة المالية في مجالات أخرى جديدة تتمثل في اتخاد القرارات المتعلقة بالاستثمارات المستغلة فب كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة والأول المتداولة لما يضمن كفاية الأموال المستثمرة في كل أصل، ولما يضمن في نفس الوقت عدم المغالاة في الاستثمار فيها، فينقص الاموال المستثمرة في أحد الأصول. قد يترتب علية ضياع فرصة لتحقيق أرباح إضافية

[1] عادل عشي «الأداء المالي: القياس وتقييم «, رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر بسكرة , 2001-2002 , ص 02.

[2] عادل عشي، نفس المرجع، ص05.

كما ان المغلاة في الاستثمار قد يؤدي في نفس الوقت الى انحراف جزء من الموارد المالية للمنشاة في الاستثمارات إضافية لا يتحقق منها أي عائد

2 – الأداء الخارجي: وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في أحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الآمال نتيجة لارتفاع سعر البيع او خروج أحد المنافسين.

كما يمكن توضيح النوعيين السابقين من الأداء في الشكل التالي

الشكل رقم (I 1) : الأداء الداخلي و الخارجي للمؤسسة

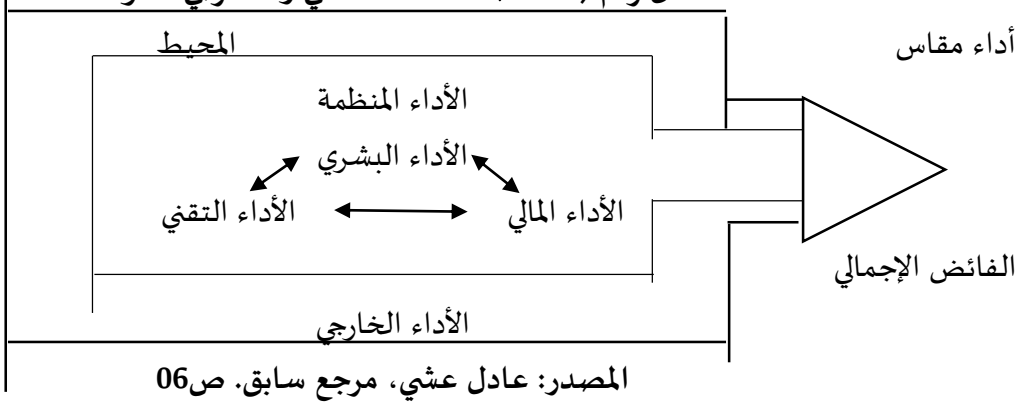

المصدر: عادل عشي، مرجع سابق. ص06

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تسمح هذه المؤشرات بالحكم على مدى التوازن المالي للمؤسسة، ومن ثم تقييم الوضعية المالية لها، وتتمثل أساسا في راس المال العامل، احتياج راس المال العامل والخزينة.

أولا: راس المال (*FR*)

يرتبط مفهوم راس المال الهامل بشدة بمفهومي سيولة الأصول والاستحقاقية وسائل التمويل، وانطلاقا من هذا كما يلي " راس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة الارتباط يعرفه ***p conso*** والدي يستخدم لتمويل عناصر

الأصول التي تتميز بدرجة سيولة مرتفعة ".

وهناك من يستخدم راس المال العامل كبديل للاحتياط لبعض الطوارئ في الاجل القصير وبالتالي يتمثل في كون المؤسسة تخصص اصولا متداولة إضافية ضمانا للتغطية الكلية للديون القصيرة الاجل. وتكون هذه الإضافة من الأصول المتداولة كافية لاستدراك العجز في السيولة

---

[1] منير إبراهيم الهندي، "الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر")، الإسكندرية، المطبعة الرابعة 1999 , ص 08

[2] عادل عشي، مرجع سابق، ص 36

[3] بارك لسلوس" التسيير المالي «، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر, 2004 ص32.

اما أهميته، فتتجلى من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة، وذلك من خلال النقاط التالية [1]

يعتبر راس المال العامل أحد المؤشرات الأساسية للتوازن المالي للمؤسسة، وذلك من خلال التحكم في الوضعية خزينة للمؤسسة. فكلما كان حجم راس المال العامل كبير أدى ذلك الى توفير سيولة أكبر للخزينة. مع الاخذ بعين الاعتبار حجم احتياجات راس المال العامل.

يحقق مستوى عالي من التناسق بين درجة السيولة ودرجة الاستحقاق، حيث يسمح بتمويل جزء من أصول المؤسسة والتي تتمتع بدرجة سيولة عالية، وذلك من بواسطة رؤوس أموال تتميز بدرجة استحقاق جد ضعيفة. يوضح قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة والطويلة الاجل، بما يتيح لها تعزيز قدرتها التفاوضية مع المستثمرين والبنوك.

يمكن حساب راس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب اعلى الميزانية وأسلوب أسفل الميزانية:

1. أسلوب اعلى الميزانية: في هذه الحالة فانه يساوي الى الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

راس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الاجل) – الأصول الثابت

هذا الأسلوب يتركز على أصل راس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

2. اسلوب أسفل الميزانية: في هذه الحالة يساوي راس المال العامل الى بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الاجل.

راس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الاجل = (المخزونان + قيم محققة + قيم جاهزة) – ديون قصيرة الاجل

يبين هدا الحساب هدف راس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال

العوامل المؤثرة في راس المال العامل:

هناك العديد من المتغيرات التي تحتويها الميزانية المالية، والتي يمكن ان تؤثر في مستوى راس المال العامل سواء بزيادته او نقصانه.

[1] – براق محمد، "بورصة القيم المتداولة ودورها في التمويل التنمية «، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر, 1998 , ص 63.

الجدول رقم (III 1): العناصر المؤثرة في المستوى راس المال العام

العمليات المنقصة من راس المال العامل	العمليات التي تزيد من راسا لمال
1. زيادة الأصول الثابتة -اقتناء أصول إنتاجية جديدة 2. انخفاض الأموال الدائمة - نقص الأموال الخاصة - توزيع الاحتياطات - توزيع أرباح الأسهم - خسائر الاستغلال - تسديد الأموال المقترضة	1. زيادة الأموال الثابتة - زيادة الأموال الخاصة - زيادة القروض الطويلة الاجل 2. نقص الأصول الثابتة - التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية

المصدر: بالاعتماد على المؤلف مبارك لسلوس " التسيير المالي «. مرجع سابق، ص32

أنواع راس المال العامل: هناك عدة أنواع لراس المال العامل واهمها ما يلي: (1)

1. راس المال العامل الدائم (الصافي): وهو يعبر عن الجزء من الأموال الدائمة المخصصة لتمويل دورة الاستغلال، كما يمكن اعتباره كهامش امان بالنسبة للمؤسسة، ويسمح بتمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بواسطة الأموال الدائمة

2. راس المال العامل الموسمي: تتطلب المشروعات التي تتميز بنشاطها الإنتاجي زياد استثمارها من الأصول المتداولة في موسم زيادة النشاط حيث يحتاج المشروع زيادة المخزون السلعي وأوراق القبض وزيادة الأجور المدفوعة للعام نتيجة استخدام العمالة الموسمية ويطلق على الزيادة في راس امال العامل براس المال العامل الموسمي.

ثانيا: احتياجات راس المال العامل.

يعرف احتياجات راس المال العامل، بانها تعبر عن المقدار الفعلي الذي تحتاجه المؤسسة من راس المال العامل لمواجهة احتياجات السيولة، عند حلول مواعيد استحقاق الديون القصيرة الاجل، وهذا لضمان السير العادي لدورة الاستغلال.

تحسب احتياجات راس ال راس المال العامل***(BFR)*** مباشرة من العلاقة التالية:

BFR = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – مجموع الديون القصيرة الاجل – السلفات المصرفية)

[1] جمال الدين المرسى، احمد عبد الله اللحلح،" الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات) «، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة , 2006 ,ص347.

2 Guedj Norbert "finance d'entreprise. Les règles du jeu «. Les éditions d'organisation. France 1997, P121.

يمكن تحديد المدة التي تحتاج خلالها المؤسسة الى المال العامل، من خلال مقارنة الاحتياجات من راس المال العامل مع الحجم النشاط، وذلك ما يمكن صياغته في لشكل المعادلة التالية:

مدة احتياجات راس النمال العامل= (قيمة احتياجات راس/رقم الاعمال خارج الرسم)

تتأثر احتياجات راس المال العامل خلال دوري الاستغلال بالعوامل التالية:

الفترة التي تفضل بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارق وذلك من خلال تكييف مدة تحصيل الحقوق على الزبائن مع سرعة دوران المخزون، والمدة الممنوحة للمؤسس من قبل المؤسسة المال الموردين، وبالتالي يجب ان يسبق اجل الحصول على التدفقات النقدية الدخلة موعد استحقاق التدفقات النقدية الخارجة.

يتأثر مستوى احتياجات راس المال العامل بالتغير في حجم النشاط أي التغير في حجم المبيعات خلال دورة الاستغلال، حيث يزداد بانخفاض المبيعات وينخفض بزيادتها

عندما تتم التحصيلات قبل التسديدات، حيث تصبح الاحتياجات عبارة عن مصادر مالية متاحة، وبهذا تضمن المؤسسة السيولة لمواجهة احتياجات دون الوقوع في مشكل نقص السيولة.

ثالثا: خزينة المؤسسة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة: " بانها مجموعة الأموال التي تتوفر لديها خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا، من مبالغ سائلة خلال الدورة " [3]

حيث يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد عن مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو لدائنيها. [4]

وتعتبر أيضا عن التدفقات النقدية الناشئة خلال دورة الاستغلال مجسدة في صندوق الخزينة وحساباتها الجارية لدى البنوك، إضافة الى جميع الأوراق التجارية والمالية القابلة للتحقق الفوري، وبذلك تشير جزيئة المؤسسة الى التدفق الدائم للمقبوضات والمدفوعات التي تنشا نتيجة العمليات المختلفة، التي تقوم بها من خلال نشاطاتها العادية والاستثنائية.

يمكن التعبير عن مفهوم الخزينة حسابيا من خلال العلاقة التالية:

الخزينة = راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

1عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 140

2 عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 141

3 دادي عدون ناصر، " تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي «، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول ,1990 , ص5

4 مبارك لسلوك، مرجع سابق، ص35

وتحسب أيضا: الخزينة = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

حيث تعتبر الخزينة الصفرية كنموذج مثالي لتسيير الجيد لها، فهذه الوضعية تمكن من تحقيق الأهداف التالية:

1. تجنب الأرصدة الدائنة للحسابات، والتي تكلف المؤسسة أعباء مالية إضافي.

2. محاولة لمحافظة على الوضعية الخزينة الصفرية، ونم توظيف الفوائد وتجنب الافراط في الاقتراض على المدى القصير

3. التقليل من تكلفة الاقتراض من طرق حسن التفاوض على الشروط الاقتراض

المطلب الثالث: السيولة والتيسير المالي

تلعب السيولة واليسر المالي دورا مهما في المؤسسة، ويعتبران هدفا ماليا تسعى الى تحقيقه.

1. مفهوم السيولة والتيسير المالي:

تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، سواء كانت منتظرة او غير منتظرة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى، ومن خلال الحصول على النقد من مصادر أخرى بالدرجة الثانية. فالمؤسسة الفعالة هي التي تتمكن من الحصول على الأموال او السيولة من المصدر الأول لأنه أكثر امانا من المصدر الثاني والذي يمكن ان يخلق مشاكل أخرى فيما بعد والسيولة بالمعنى الإيجابي هي :[2]

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة ليها
- القدرة على توفير لأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها
- القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة

ويفرق الكتاب بين نوعيين من السيولة واليسر المالي: اليسر الفعلي او الحقيقي، واليسر المالي الفني.

- **اليسر المالي الفعلي:** يشي الى مقدرة المنشاة على سداد جميع التزامات المالية من أصول المنشاة في حالة تصفيتها

- **اليسر المالي الفني**: يشير ألي مقدرة المنشاة على توفير النقدية اللازمة لسداد التزاماتها المالية عندما يحين موعد استحقاقها

وقد يتوافر أي من نوعي السيولة دون وجود الاخر، فمثلا قد تكون المنشاة في حالة يسر مالي فعلي بينما أموالها مقيدة في أصول نقدية. ومن ثم يصبح احتمال العسر المالي الفني كبير، وبالعكس قد تكون المنشاة في الحقيقة الامر في حالة عسر مالي فعلي (عند التصفية) ولكن تتوافر لديها النقدية السائلة لسداد التزامها الجارية.

---

1 مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 36

2 مفلح محمد عقل " مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي «، دار المستقبل للنشر والتوزيع، المطبعة الثانية، عمان ,200 ص22, 23

[3] جمال الدين المرسى، احمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص306.

هذه النسبة تعتبر أكثر تحفظا لقياس السيولة، من نسبة السيولة العامة، لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة، ويرى المحللون ان معدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد والحد الأدنى هو 0.75.

3 .3 بالنسبة الخزينة الفورية:

تهتم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة، وتوضح هذه مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الاجل، فتقيس السيولة دون ان تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات.

نسبة الخزينة الفورية = القيم الجاهزة/الديون قصيرة الاجل

4.3 مجال الأمان:

على خلاف النسب السابقة التي تقوم بالمقارنة الأصول السائلة بالخصوم المتداولة، هذه النسبة والتي تسمى أيضا بمجال الدفاع تساعد المؤسسة في معرفة نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية، أي تحديد الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بالأشغال اعتمادا على السيولة المتاحة لديها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة:

مجال لأمان = (قيم المحققة + قيم جاهزة)/مصاريف الاستغلال اليومي

تتمثل مصاريف الاستغلال في جميع المصاريف التي تدفعها نقدا، أي ان المصاريف لا تأخذ بعين الاعتبار حصص الاهتلاكات والمؤونات

وتحسب مصاريف الاستغلال اليومية بالعلاقة التالية:

مصاريف الاستغلال اليومية = مصاريف الاستغلال/ 365 يوم

يفضل البعض عند احتساب هذه النسبة بالاعتماد على القيم الجاهزة للحصول على قياس حد متحفظ [1]

4. مؤشرات السير المالي:

تبين هذه المجموعة من المؤشرات مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في المدى الطويل [2]

1.4 نسبة تغطية الفوائد

تبين هذه المجموعة من المؤشرات مقدرة المؤسسة على دفع الفوائد قروضها من أرباح السنة التي تحققها في الدورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة:

نسبة تغطية الفوائد = النتيجة قبل الفوائد والضرائب/مصروف الفائدة

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها، اما إذا كانت اقل من الواحد دل ذلك على العكس. فهذه النسبة هي الأمان لموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم لا تعكس هذه النسبة اليسر المالي الكامل للمؤسسة، لان فائدة ليست هي الالتزام الوحيد امامها

1مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص .370

2 مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 371

2.4 نسبة التغطية لخدمة الديون طويلة الاجل

تقييس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية العادية للمؤسسة على مواجهة أقساط الطويلة الاجل التي حان موعد استحقاقها، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة خدمة الدين طويل الاجل = (صافي الربح + الاهتلاكات/القسط الواجب تسديده من الدين طويل الاجل والمؤونات)

القسط الواجب تسديده هو قسط السنة التي تلي سنة التدفق النقدي. لكي تتمكن المؤسسة من تسديد أقساط ديونها يجب ان تكون النسبة أكبر من الواحد، وكلما زادت عن ذلك دلت على قدرة المؤسسة أكثر على كواجهة التزاماتها الطويلة

نسبة التغطية الشاملة:

يعتبر مؤشر شامل للحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الكلية، ويحسب بالعلاقة

نسبة التغطية الشاملة = الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة /الالتزامات الثابتة

= {صافي الربح + الضريبة + الفوائد +/{الفائدة + أقساط التمويل الايجاري + (أرباح الاهتلاكات + أقساط التمويل الايجاري} (1 – نسبة الضريبة) + (أقساط الدين)} / الاسم الممتازة)

المبحث الثاني: تأثير الضريبة على بعد مؤشرات الأداء المالي

ان الاهتمام بدراسة العامل لضريبي وتأثيره على مؤشرات التوازن المالي، يعتبر من اهم النقاط الأساسية التي يجب ان يسعى اليها المسير المالي، لان الضغط الضريبي العالي الذي قد تتعرض له المؤسسة في بعض الأحيان قد يؤدي الى حداث اختلال توازها المالي.

المطلب الأول: الخطر الجبائي وأثر الضريبة على مردودية المؤسسة

يمكن للمردودية ان تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها الخطر الجبائي. (1)

أولا: مفهوم الخطر الجبائي وأهميته

1. مفهوم الخطر الجبائي:

ان فكرة الخطر الجبائي تتعلق أساسا بتصرفات المؤسسة تجاه الالتزامات التي يحددها القانون الجبائي. ويعتبر الخطر الجبائي أحد المخاطر التسيير المرتبطة مباشرة بتصرفات المؤسسة نتيجة عدم التزامها واحترامها للقواعد الجبائية، وتتحدد أساسا في العقوبات والغرامات وتشويه سمعتها لدى إدارة الضرائب.

يتم اكتشاف الخطر الجبائي من طرف إدارة الضرائب، من خلال المراقبة التي تقوم بها والمتعلقة بتصريحات وكشوفات المؤسسة، وقد يرجع سبب ذلك الى سوء فهم وترجمة نصوص القانون الضريبي. كما قد يكون نتيجة محاول الغش او التهرب الضريبي، وبالتالي الاخلال بالاحترام القواعد الجبائية

2. أهمية دراسة الخطر الجبائي

تظهر أهمية الخطر الجبائي من خلال اثار التي تترتب عليه مما يستدعي ضرورة تظافر جهود الجميع لأطراف الفاعلة ي المؤسسة لمواجهته، من مسري المؤسسة والشركاء المساهمين فيها، وهذا من اجل ضمان السير الحسن للمؤسسة والمحافظة على مردوديتها.

حيث يعتمد تسيير الخطر الجبائي للمؤسسة على تحديد الاحتياطات اللازمة لمواجهته، إذا تمثل الإجراءات الاحتياطية لتفادي هذا الخطر فيما يلي:

- احترام القواعد الجبائية المتعلقة بالتصريحات واجالها

ذ

1 عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص 126.

- توفر الوسائل المادية والمعنوية لإدارة الضرائب من اجل تفادي سوء الفهم ترجمة النصوص الضريبية.
- اسناد مهمة التسيير الجبائي بالمؤسسة الى مختصين فب مجال الضرائب، لديهم معرفة بالقواعد والنصوص الضريبية وتطبيقاتها

ثانيا: دراسة التأثير الضريبي على مردودية المؤسسة

يمكن يظهر التأثير الضريبي على المردودية بصورة مباشرة او صورة غير مباشرة [1]

حيث يظهر التأثير الضريبي بصورة غير مباشرة على مردودية المؤسسة، من خلال الاثار الإيجابية المتأتية من قرار الاستثمار والمزايا الضريبية التي يحققها، ومن ثم انعكاسه على المردودية المالية للمؤسسة.

من جهة أخرى يمكن ملاحظة مدى تأثير الضريبة على مردودية المؤسسة بصورة مباشرة، من خلال مفهوم المردودية المالي وذلك بالتركيز على عنصر الربح ووهنا يظهر التاثي المباشر على النتيجة الصافية بمؤسسة. كما نعلم بان النتيجة الصافية تمثل النتيجة الاجمالية منها مجموع الضرائب على الأرباح،

بالتالي يمكن صياغة هذه الفكرة في المعادلة التالية:

النتيجة الصافية = النتيجة الاجمالية – (النتيجة الاجمالية معدل الضريبة على الأرباح)

= النتيجة الاجمالية (1- معدل الضريبة على الأرباح)

يظهر تأثير الضريبي واضحا على النتيجة من خلال المعادلة المبينة أعلاه، اذ كلما كانت نسبة الضريبة مرتفعة، كلما أدى ذلك الى تخفيض من حجم النتيجة الصافية (الربح الصافي)، بينما يظهر العكس في حالة انخفاض معدل الضريبة على أرباح المؤسسة.

المطلب الثاني: تأثير الضريبة على راس المال العامل

لا يظهر التأثير الضريبي مباشرة على راس المال العامل، ولكن يمكن ملاحظته من خلال العناصر المكونة لراس المال العامل وكذا من خلال العوامل المؤثرة في حجمه.

بالنظر الى مفهوم راس المال العامل من اعلى الميزانية المالية للمؤسسة، وذلك بطرح الأصول الثابتة من مجموع الأموال الدائمة، حيث تتكون هده الأخيرة من الأموال الخاصة إضافة الديون طويلة الاجل، بينما تحتوي الأموال الخاصة على جزء مهام من التمويل الذاتي، الذي يعفى من الضريبة، فان الديون التي تترتب عليها وفرات ضريبية يمكن استنتاج التأثير الضريبي عليها من خلال الاستثمارات التي تظهر بقيم صافية في الميزانية بعد طرح الاهتلاكات، وهذا حسب نمط الاهتلاك المتبع من طرف المؤسسة، والذي يعتبر أخيرا

[1] عبد القادر بوعزة، مرجع سابق، ص128

[2] بريش عبد القادر، "دراسة إثر الضريبي على التسيير المالي للمؤسسة «، مذكرة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ,1999 ,ص 112.

ضريبيا محضا. فالسماح بتطبيق نظام اهتلاك معين تكون له اهداف تحفيزية او كابحة، وذلك حسب اختيارات المشرع الضريبي.

بما ان المشرع الضريبي يعتب مخصصات الاهتلاكات من بين التكاليف التي تخصم من النتيجة الخاضعة للضريبة، فأنها تشكل امتيازا ضريبيا لصالح المؤسسة، يساعدها على إعادة تجديد استثماراتها المهتلكة، وفي نفس الوقت على تخفيض الوعاء الضريبي لها.

إذا طبقت المؤسسة نمط الاهتلاك المتناقص، يمكن أي يؤذي ذلك الى انخفاض قيمة الاستثمارات، وبالتالي ارتفاع قيمة الأموال الدائمة ومن ثم زيادة راس المال العامل، وهذا ما يمكن تسميته بالانعكاس الموجب للضريبة على راس المال العامل.

المطلب الثالث: تأثير الضريبة على احتياجات راس المال العامل

يمكن دراسة تأثير الضريبي على احتياجات رسا المال العامل ممن خلال ضريبة الرسم **TVA**)، والتي تتوسط على القيمة (المضافة المؤسسة عملية تحصيلها ما بين إدارة الضرائب والمستهلك النهائي، حيث لا تتحملها بشكل كلي بينما يتحمل هذا الأخير الجزء الأكبر منها. (1)

تدفع المؤسسة قيمة الرسم على القيمة المضافة، في شكل تسبيق الى إدارة الضرائب عند شراء المواد الأولية او البضائع، على ان يسترجع هذا التسبيق بعد عملية تصريف المنتجات.

في الواقع، وحسب ما يجري به التعامل حاليا لدى الإدارات الضريبية، فانه لا يمكن للمؤسسة استرجاع القيمة المضافة المدفوعة على المشتريات الشهر الحالي في شكل تسبيق، الا بعد مرور 25 يوما من الشهر المالي، والذي تتم فيه عملية تصريف المنتجات، وهذا ما يعرف بقاعدة التفاوت الشهري.

خلال فترة انتظار المؤسسة لاسترجاع تسبيقاتها من الرسم على القيمة المضافة، تتأثر احتياجات راس المال العامل بهذا الرسم، ويظهر ذلك جليا من خلال حساب الفرق بين الرسوم الواجبة الدفع والرسوم القابلة للاسترجاع. (2).

يتم استبيان تأثير ضريبة الرسم على القيمة المضافة على احتياجات راس المال العامل، انطلاقا من حسب الفرق بين المدة بالأيام لرقم الاعمال كتسبيق ن المؤسسة للدولة من جهة، وبين المدة بالأيام بالنسبة لرقم الاعمال كتسبيق عن الدولة للمؤسسة. ذلك ما يمكن التعبير عنه بالصيغ التالية

مدة تسبيق المؤسسة للدولة = $n_1(a)\ T / CA\ (HT)$ ... (1)

مدة تسبيق الدولة للمؤسسة = $n_2(a\text{-}1)\ T / CA\ (HT)$ ... (2)

حيث تشير

[1] عبد القادر بوعزة، مرجع سابق ص 145

[2] ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة وتحريض الاستثماري "، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر ,1997,ص187

- T الى المعدل الرسم على القيمة المضافة.
- A قيمة المشتريات (المواد أولية او البضائع)
- $Ça\ (HT)$ رقم الاعمال خارج الرسم.
- N_1 مدة التسبيق المؤسسة للدولة بالأرباح
- N_2 مدة التسبيق الدولة للمؤسسة بالأرباح

انطلاقا من المعطيات السابقة أعلاه، يمكن حساب مدة احتياجات راس المال العامل على النحو الاتي:

مدة احتياجات راس المال العامل = $n2\ x\ (a-1)\ T/CA\ (HT) - n1\ x\ (a)\ T/\ CA\ (HT)$ ... (3)

خلاصة

ان اهم المعايير والمؤشرات التي يستند اليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية هي المؤشرات التوازن المالي، السيولة واليسر المالي، المردودية وانشاء القيمة المضافة. اذ لا يكفي دراسة هذه المؤشرات فحسب، بل يجب الاهتمام أيضا بدراسة العامل الضريبي وتأثيره على هذه المؤشرات، فهو يعتبر من اهم النقاط الأساسية التي يجب ان يسعى اليها المسير المالي. وهذا حتى يتمكن من اتخاذ القرار الأمثل بشأن الوضعية المالية للمؤسسة التي يجب ان يسعى اليها المسير المالي، وهذا حتى يتمكن من اتخاذ القرار الأمثل بشأن الوضعية الكمالية للمؤسسة ولا يتم ذلك الا من خلال حصر جميع أنواع الضرائب التي تؤثر على هذه المؤشرات والاخذ بعين لاعتبار عند دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الرابع

تمهيد:

بعد أن استعرضنا مختلف محاور الدراسة النظرية من دراسة وتحليل الأنواع المختلفة للضرائب والسياسة الضريبية هذا من جهة ومن جهة أخرى تعرفنا على الاصلاح الضريبي في الجزائر والفعالية الضريبية وأيضا تم التطرق الى مختلف عناصر الأداء المالي ودراسة الأثر الضريبي على مؤشرات التوازن المالي.
بالتالي فأننا سنحاول اسقاط تلك العناصر على الواقع التطبيقي من خلال دراسة الأثر الضريبي على أهم مؤشرات الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين كنموذج للدراسة.
حيث سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم شامل للشركة الوطنية للتأمين

المبحث الثاني: دراسة أثر الضريبة على الوضعية المالية للشركة

المبحث الأول: تقديم شامل للشركة الوطنية للتأمين

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA المحور الرئيسي في سوق التأمين الجزائري باعتبارها من أقدم الشركات من حيث النشأة حيث تمثل نسبة 28% من حصة السوقية الاجمالية وهي تحتل الريادة في مجال التأمينات السيارات والأخطار الصناعية.

المطلب الأول : التعريف بالشركة الوطنية للتأمين [1]

أولا: نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين:

أنشأت الشركة الوطنية للتأمين SAA في 12 ديسمبر 1963 كمؤسسة مختلطة جزائرية مصرية بنسبة 61% و39% على التوالي من رأس المال، ويعود بالدرجة الأولى الى افتقار الجزائر الى عقب الاستقلال للإطارات ذات كفاءة في مجال التأمين.

بدأت المؤسسة نشاطها ابتداءا من سنة 1964 بواسطة مؤطرين مصريين وعمال جزائريين الا انه بعد ذلك وتحديدا في 27-05-1966 تم تأميم الحصة المصرية خلال قمة الهرم وبذالك تم احتكار الدولة لنشاط قطاع صناعة التأمين.

في سنة 1976 تحصلت في نطاق تخصص انشطة التأمين أجبرت الشركة الوطنية للتأمين SAA على التحول الى السوق المحلية للأخطار البسيطة كتأمين السيارات، التأمين على الحياة، والتأمين على الأخطار البسيطة للخواص كالتجار والحرفيين.

و في سنة 1989 تحصلت الشركة الوطنية للتأمين على استقلاليتها المالية و تحولت من مؤسسة عمومية الى شركة ذات أسهم برأسمال قدره 800 مليون دينار جزائري ليرتفع في سنة 1992 الى 500 مليون دينار جزائري ليصل سنة 1988 الى 2,5 مليار ليبلغ سنة 2005 3,8 مليار دينار ثم 16 مليار دينار سنة 2008 ليصبح سنة 2020 30 مليار دينار.

في سنة 1995 و اثر قرار وزاري من خلال التعليمة 07-95 حول نشاط صناعة التأمين التي منحت الوسطاء الخواص الحرية لمزاولة نشاط التأمين , و الاضافة الى اجراءات تنظيمية المتعلقة بالسلع و النقل المسؤولية المدنية و أيضا التأمين المتعلق بقطاع التأمين [2].

يتواجد مقر الشركة المتمثلة في المديرية العامة بالجزائر العاصمة تتوسع على المستوى الوطني تتحكم في 14 مديرية جهوية كل مديرية مسؤولة عن عدد معين من الوكالات التي قدر عددها على المستوى الوطني ب 291 وكالة مباشرة بالإضافة الى 125 وكيل عام يقوم بتوزيع المنتجات الشركة نيابة عنها و 16 سمسار بالإضافة الى 3 مراكز للتكوين تقوم من خلالها الشركة بتكوين و اعادة رسكلة عمالها و حوالي 35 مركز خبرة يقوم بإعادة التقارير الخاصة بالحوادث و يقدر رأسمالها ب 30 مليار دينار [3] .

---

[1] من مقر وكالة مستغانم 2205

[2] WWW.SAA.DZ

[3] بن قارة بوجمعة مطبوعات النظام القانوني للمسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المرور في الجزائر مركز التكوين باتنة 2010 ص23

حيث نجد حسب تقارير أنشطتها لسنة 2007 تعتبر الشركة الوطنية للتأمينات :SAA

- شركة إقتصادية عمومية ذات مساهم وحيد هو: الدولة "وزارة المالي".
- شعارها saa مؤمنكم لأحسن .[2] la saa votre meilleure assurance
- قدر رأسمالها ب 16 مليار دينار جزائري فقد احتلت المرتبة الأولي في قطاع

التأمين الجزائري باكتسابها 28% من حصة السوق.

- يتمثل نشاطها كل ما يخص عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- قدر عدد الإجمالي لليد العاملة بالشركة في 31/ 12 / 2007 ب 3963 عامل.
- تمتلك شبكة توزيع عبر مختلف مناطق الوطن، تتألف من 14 مديرية الجهوية و

291 وكالة مباشرة و125 وكالة عامة و16 سمسارا.

- قدر رقم أعمالها لسنة 2007. 7 .14 مليار دينار.

II .الهيكل التنظيمي للشرطة الوطنية للتأمين saa

المديرية العامة:

وتتكون من - الرئيس المدير العام (PDG) .

مساعد المدير العام.

نائب المدير العام المكلف بالإدارة والمالية والمحاسبة

-نائب المدير العام المكلف بالأمور التقنية

- 1 - الرئيس المدير العام: هو المسؤول عن التوجيه وإصدار القرارات.

2-مساعد المدير العام: يتم استشارته في بعض القضايا التي تهم الشركة.

3-نائب المدير العام المكلف بالإدارة والمحاسبة والمالية: يشرف على الأقسام التالية:

- قسم المحاسبة والمالية والنظام المعلوماتي:

ينقسم إلى مديريتين هما: مديرية المالية والمحاسبة ((DAومديرية النظام المعلوماتي

- **قسم الموارد البشرية والممتلكات:**

وينقسم إلى: مديرية الموارد البشرية((DRHومديرية الممتلكات.

- قسم المراقبة والتدقيق:

ينقسم إلى مديريتين هما: مديرية المراقبة، مديرية التدقيق.

- قسم التسويق:

وينقسم إلى هو الأخر إلى مديريتين هما: مديرية الإحصاء ومديرية الشبكة 4نائب المدير العام المكلف بالأمور التقنية: يشرف على الأقسام التالية:

- مديرية المنازعات العامة والتنظيم

ينقسم إلى مديتين: مديرية المنازعات، مديرية التنظيم.

- قسم أخطار الحياة

ينقسم إلى مديريتن هما: مديرية أخطار الأشخاص، مديرية الأخطار الجماعية

- قسم أخطار الأشخاص والمهن:

وينقسم هو الأخر إلى مديريتين هما: هو مديرية الأخطار الفلاحية، مديرية أخطار النقل ومديرية الأخطار الصناعية

- قسم معدات النقل:

ينقسم إلى مديريتين: مديرية الإنتاج والمراقبة ومديرية التعويضات.

الشكل رقم (IV-2): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين:

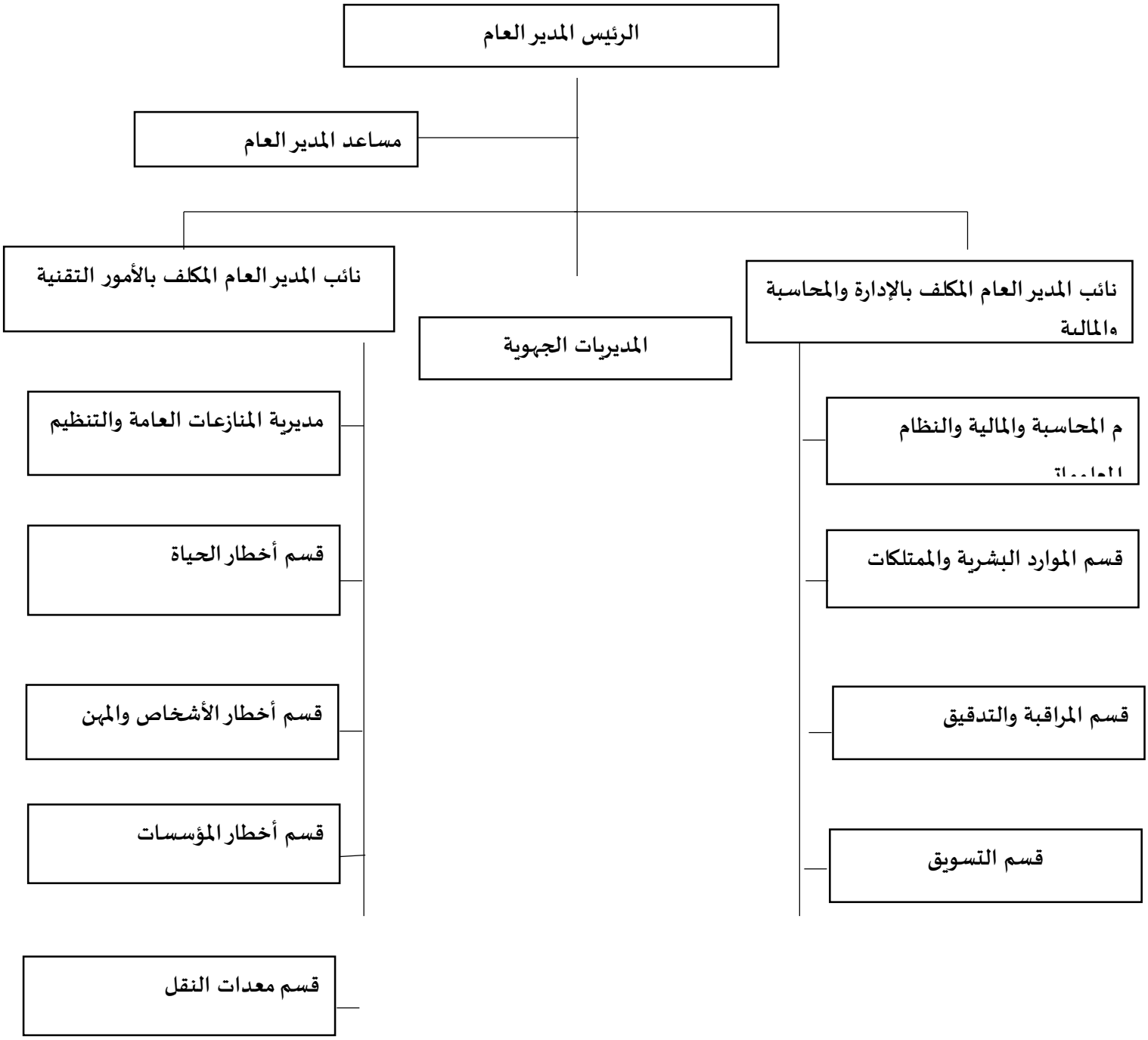

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات مقدمة من طرف عمال المديرية الجهوية

III . اهم التطورات الحاصلة في رأسمال الشركة:

الجدول رقم (IV-2): تطور رقم اعمال الشركة ما بين 2016-2019 :

الفروع السنة	2016	17/16	2017	18/17	2018	19/18	2019	20/19
السيارات	13 127000	%20	14 574000	%11	15 377000	%6	18 456000	%20
اخطار متنوعة	4074000	%5	3 88000	%-5	4 339000	%12	4500000	%4
تامين الأشخاص	1 476000	%-13	1 619000	%10	1 426000	%-12	208000	%-85
المجموع	18 677000	%13	20 073000	%7	21 142000	%5	23 164000	%10

الشكل رقم IV-3: تطور رقم اعمال الشركة الوطنية للتامين-SAAمن 2016-2019

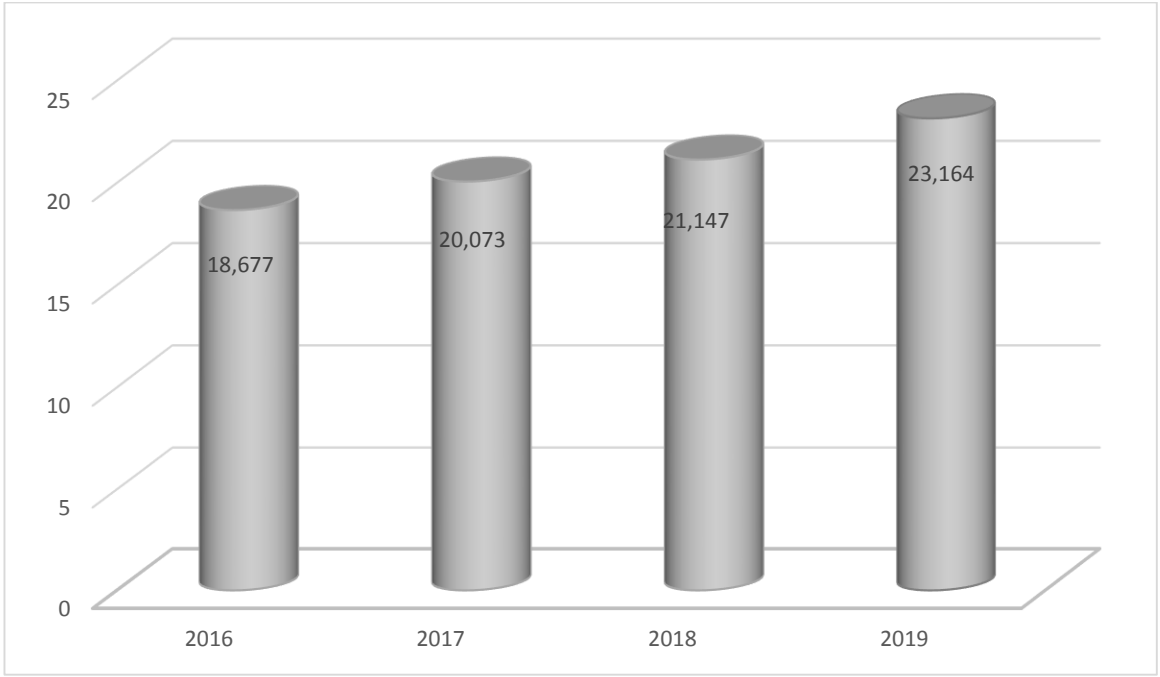

يمكن رفع رأسمال الشركة مرة واحدة أو عدة مرات عن طريق إنشاء أسهم جديدة تمثيلا الاسهم عينية أو نقدية أو عن طريق تحويل احتياطات أو المدخرات أو أباح الشركة إلى أسهم او بأي وسيلة أخري بمقتضي مداولة للجمعية عامة غير العادية للمساهمين. كما يمكن لها أيضا أن تقرر خفض رأسمال الشركة لأي سبب من الأسباب وبأي صفة كانت ولكن لا يمكن أن يخفض بأدنى من جزء من الأصول الصافية.

الشكل رقم (IV-4): هيكلة المحفظة في سنة 2019

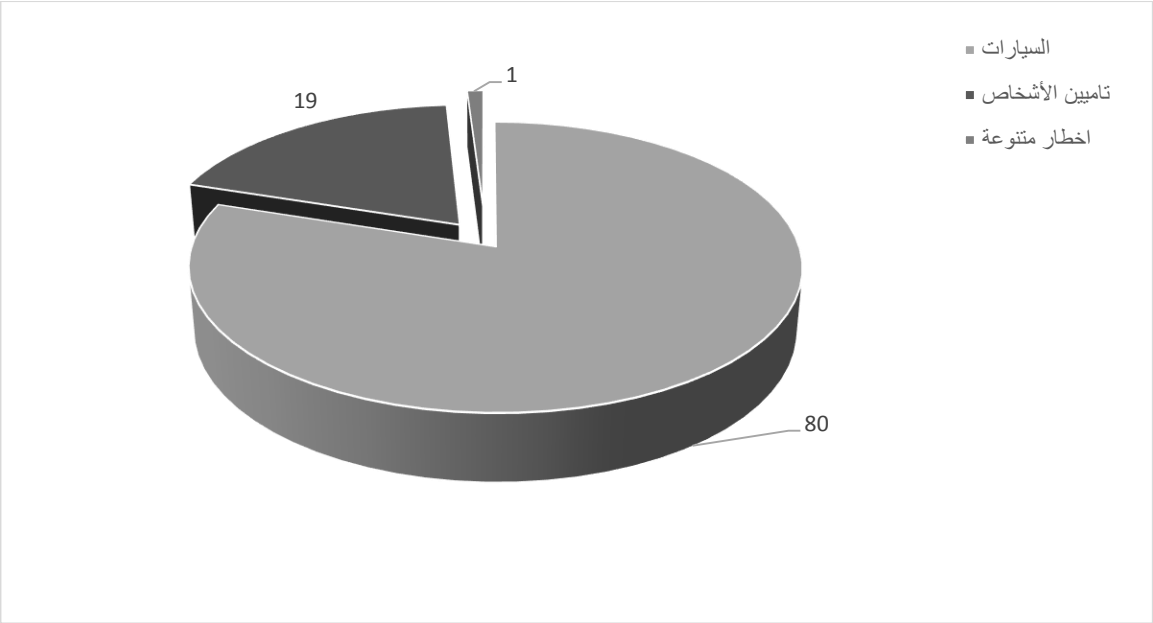

المصدر: من مقر المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين.

-1- التأمين على السيارات:

يعتبر التأمين على السيارات أهم فرع من حيث رقم الأعمال بنسبة 80 % سنة 2019 وقد شهد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة. ما يميز الفرع هو اجباريته (ضمان المسؤولية المدنية) مقارنة ببقية الفروع، وتأثره الكبير بالنمو المتزايد للحظيرة الوطنية للسيارات. كما يركز وسطاء التأمين على هذا الفرع لسهولة الإقناع ووضوح طبيعة الأخطار المرتبطة به، إضافة إلى تزايد اكتتاب بعض الضمانات غير الاجبارية بسبب اشتراط البنوك لذلك عند منح القروض الموجهة لشراء السيارات، وكذا قناعة مالكي السيارات بفائدة الضمانات المكملة للضمان الاجباري نظرا لتعرضهم المتزايد لحوادث الطريق.

-2- التأمين على الأشخاص:

رغم النمو التواصل في الأقساط المصدرة بالنسبة للفرع إلا أن حصته تبقى ضعيفة بنسبة % 1 سنة 2019 من إجمالي الأقساط التأمينية، وهي ضعيفة مقارنة ببقية الدول المتطورة أو حتى المغاربية، وتخص في أغلب الأحيان منتجات التأمين على الوفاة التي تفرضها البنوك على طالبي القروض خاصة الاستهلاكية منها، ومنتجات التأمينات المساعدة على السفر إلى الخارج التي تشترطها سفارات الدول الأجنبية عند أي طلب التأشيرة السفر.

-3-أخطار مختلفة: وهو يشمل التأمينات الفلاحية وبعض الأخطار الأخرى، وهي تحتل حصة ضعيفة مقارنة ببقية الفروع نظرا لخصوصية النشاط الفلاحي في الجزائر، وعزوف الفلاحين عن أي توجه نحو اكتتاب العقود التأمينية لعدة اعتبارات مرتبطة بوضعية الفلاح في الجزائر.

IV. تطور التعويضات للفترة 2016 -2019 :

الجدول رقم IV -3: تطور تعويضات الشركة الوطنية للتامين للفترة 2016 -2019

الفروع السنة	2016	16/15	2017	17/16	2018	18/17	2019	19/18
السيارات	9 291000	%27	8988000	%-3	10 359000	%15	11 106000	%7
اخطار متنوعة	713000	%-35	714000	%0	67000	%-6	794000	%19
تامين الأشخاص	568000	%76	426000	%-25	443000	%4	437000	%-1
المجموع	10 572000	%21	10 128000	%-4	11 472000	%13	12 337000	%8

الشكل رقم (IV- 5) محفظة التعويضات لسنة 2019 للشركة الوطنية للتامين

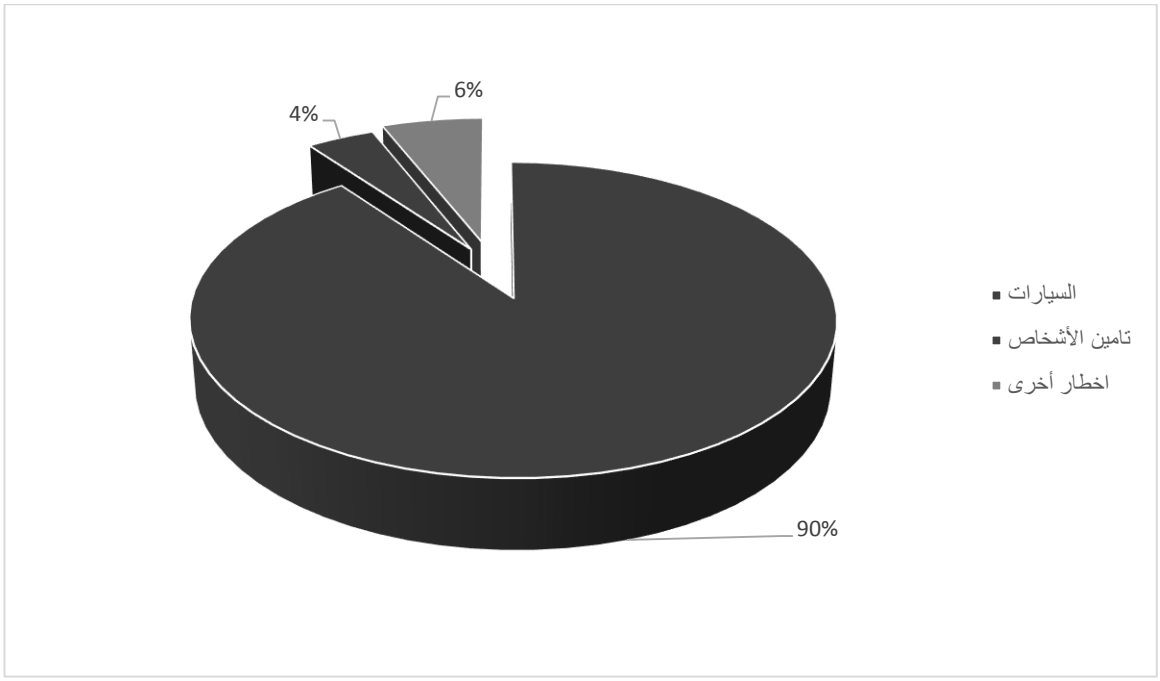

المصدر: من مقر المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتامين

من خلال الجدول نلاحظ ان الشركة الوطنية للتامين سجلت تطورا ملحوظا في عملية التعويضات كما يلي:

- ارتفاع في تعويضات السيارات من 9291 مليون دج في سنة 2017 الى 11106 مليون دولار جزائري في السنة 2019

- ارتفاع في تعويضات الاخطار الأخرى، من 731 مليون دج في سنة 2017 الى 794 مليون دج سنة 2019

المطلب الثاني: الشبكة التجارية للشركة الجزائرية للتأمينات SAA :

تتكون شبكة مبيعات المؤسسة الوطنية للتأمين SAA من 14 مديرية جهوية تتوزع عبر كافة التراب الوطني وهي:

1. المديرية الجهوية الجزائر 1.
2. المديرية الجهوية الجزائر 3.
3. المديرية الجهوية عنابة.
4. المديرية الجهوية باتنة
5. المديرية الجهوية بشار
6. المديرية الجهوية قسنطينة
7. المديرية الجهوية البليدة
8. المديرية الجهوية وهران.
9. المديرية الجهوية ورقلة.
10. المديرية الجهوية غليزان.
11. المديرية الجهوية سطيف.
12. المديرية الجهوية سيدي بلعباس.
13. المديرية الجهوية تيزي وزوو.
14. المديرية الجهوية تلمسان.

الشكل رقم IV -6 : الشبكة الوطنية SAA

المصدر: مقر وكالة مستغانم 2205

المبحث الثاني: وكالة مستغانم 2205

تبلغ عدد المديريات الجهوية في الشركة الوطنية للتأمين كما أشرنا سابقا 14 مديرية جهوية، ونظرا لأهمية الدراسة الميدانية في موضوعنا هذا كان لزاما علينا التوجه إلى مقر وكالة مستغانم والتي أعطتنا تقديما وتعريفا للمديرية

المطلب الأول: تقديم وكالة مستغانم 2205

تأسست وكالة مستغانم عام 1985، فهي تابعة لإدارة الشركة الأم مرمى، حيث تتولى التنسيق المباشر لنشاط الوكالات التجارية التابعة للشركة.

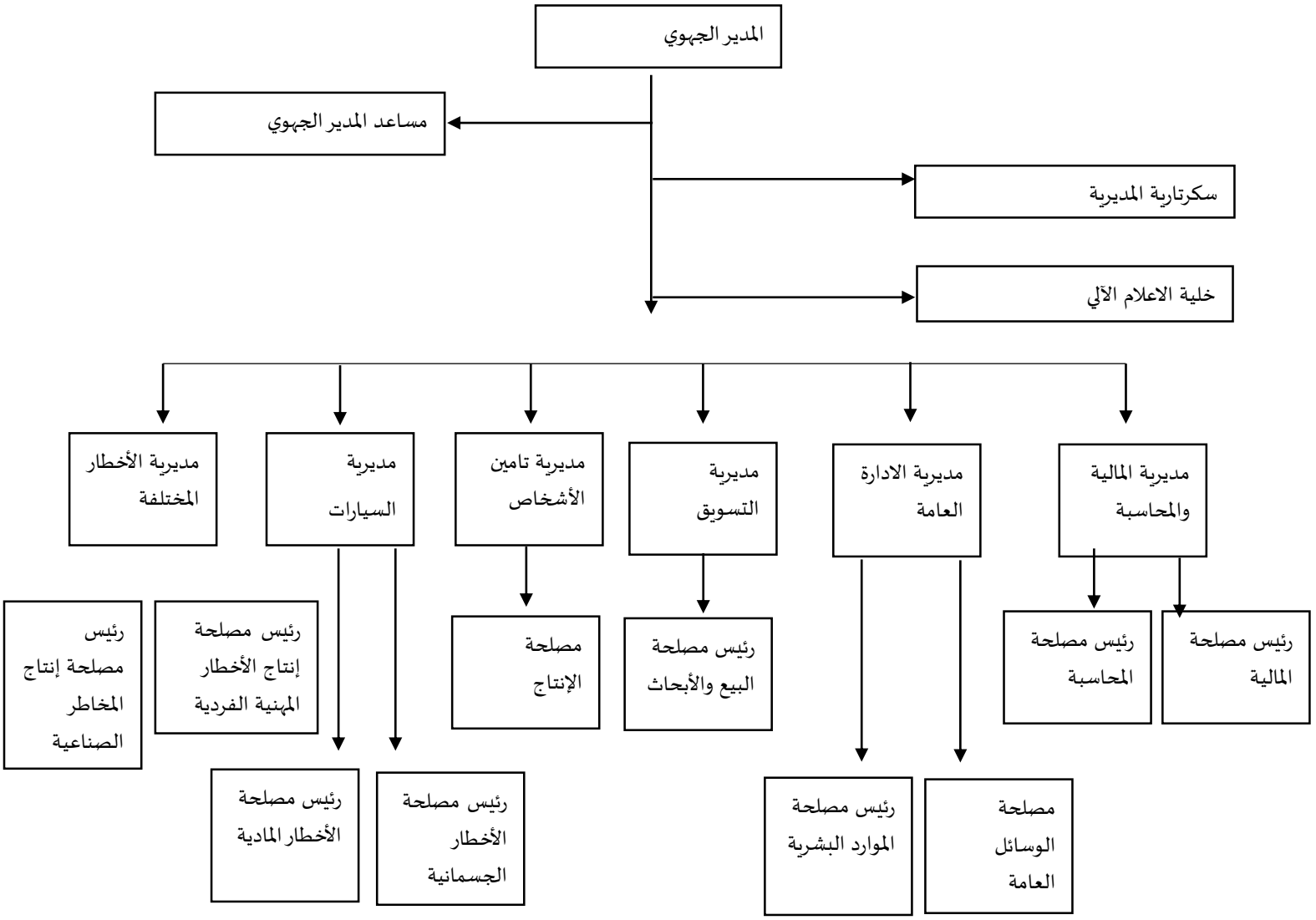

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف عمال وكالة مستغانم 2205

جدول رقم (IV-4) : تطور رقم اعمال المديرية الجهويةSaa

السنة	2017	2018	2019
رقم اعمال	1 000 608 642	1 000 505 877	525 000 468

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة

من الجدول اعلاه الذي يبين تطور رقم الأعمال المديرية الجهوية عنابة saaمن خلال الفترة 2017 -2019، حيث يوضح الجدول أن رقم الأعمال في تزايد مستمر خلال سنة 2018 بلغ

رقم أعمال المديرية 000. 608. 642 دينار جزائري، ويبقي في الارتفاع بنفس الوتيرة حتى يصل إلى 000. 877.505. 1 وذلك سنة 2019

المطلب الثاني: الأهداف الشركة الوطنية للتأمين (SAA)

يمكن تلخيص أهداف الشركة الوطنية للتأمين كما يلي:

-المحافظة على مكانتها رائد في السوق.

-الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص خاصة المتعلقة بالأخطار المختلفة « les Risques Divers».

- تحسين نظام الاستغلال وذلك بتحديثه.

- هيكلة موجهة للنشاط.

- إنشاء فرع للصيانة

- إنشاء مركز خبرة.

- تحسين المستوى الوظيفي للعمال (Actualiser les connaissances)

- التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة (L ' image de marque). والبحث عن ارضاه أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة الضرر.

- طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن، حيث تعتزم المؤسسة طرح منتجين جديدين للتأمين على الأشخاص.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين :saa

نقوم بتقييم الأداء المالي للشركة محل الدراسية ودلك باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي، وهذا من خلال تقييمنا أولا لعناصر الأصول والخصوم، وكذلك استخدام مؤشرات التوازن المالي، أخيرا اهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التامين

التحليل الأفقي والعمودي:

للتعرف أكثر على نشاط الشركة الوطنية للتأمين محل الدراسة والمالي نقدم فيما يلي الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات هي (2017-2018-2019)

الأصول	2017	2018	2019
أصول غير جارية:			
فارق الإقتناء	-	-	-
تثبيتات معنوية	49 798 827,51	37 260000	30124000
- الأراضي.	-	-	-
- بناءات مستغلة	5238 657 628 ,59	5 256 142000	5 259 329000
- بناءات مستثمرة	5 862 788 532,79	5 746 206000	5 595 569000
- التثبيتات العينية الأخرى	1234 473 599,29	1180 309000	1123 735000
التثبيتات في شكل الامتياز.	439 498 611,39	485 951000	438 494000
تثبيتات جاري انجازها.	-	1394 000	79917 000
- التثبيتات المالية	41 275 262 ,08	48 891 000	75 402 000
-سندات موضوعة موضع	-	-	-
معادلة	-	744579 000	869 342 000
مساهمات وحسابات دائنة	2275 979 443 ,37	1587 797 000	1 781 057 000
ملحقة بمساهمات	33 427 531 693,91	37 889 117 000	38 998 957000
- تثبيتات مالية	2218 229,55	31 784 000	44 675000
- قروض وأصول مالية أخرى	300 837 542 ,21	517372 000	603 735000
أخرى غير جارية	20 440 525,73	15 321 000	12 791000
ضرائب مؤجلة عن الأصول			
رؤوس أموال مودعة للتنازل			
مجموعة الأصول غير الجارية	**48 893 459 865,40**	**53 542 123000**	**54 913 127000**

جدول رقم (5 IV): كشف الميزانية المالية المقارن للشركة الوطنية للتام

اصول جارية:	-	2597 000	2 345 000
المخزون	-	-	-
احتياطات تقنيات التامين	2 064 322 592 ,76	2 597 000	55 134 000
-حصة إعادة التأمين المسندة	43 479 962 ,01	194 940 000	1939 506 000
- حصة التأمين الاقترانى المسندة.	1 541 850 984 ,68	2 577 4250 000	
-المحيل والمحال.	472 568 068 ,19	93 810 000	411 561 000
-حملة الوثائق والوسطاء.	76 886 277 ,03	1 667 047 000	1 628 132 000
-الزبائن اخرون	963 396 177 ,42	42 514 000	27 307 000
-موردون أخرون	2 786 730 795 ,94	1 060 565 000	938 812 000
-الضرائب ومشابهها.		871 687 000	952 426 000
-حسابات. دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		81 476000	88 322 000
- الموجودات ومشابهها			2 013 793 000
- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.			2 450 759 000
-الخزينة.			
مجموع الاصول الجاري	8 492 997 562, 38	9 987 624 000	10 508 097 000
المجموع العام للأصول	57 386 457 427,78	63 529 747 000	65 421 224 000
المخصوم	2010	2011	2012
رؤوس الأموال الخاصة:	16 000 000 000	16 000000 000,00	20 000 000 000
- راس المال الصادر او راس المال الشركة او الأموال المخصصة او اموال الاستغلال	-	-	-
- راس المال المكتتب (غير مطلوب)			
-علاوات واحتياطات	4 537 542 337,02	6 835 751 000	4 892 582 000
-فوارق إعادة التقييم			190 132 000
-فارق المعادلة		167 482 000	7 347 000
-رؤوس الأموال خاصة أخرى، الترحيل من جديد	623 365 447,68	2 267 000	1 764 897 000
-نتيجة السنة المالية	3 124 923 505,64	2584 133 000	26 840 264 000

-حصة الشركة الام -حصة الأقلية	23 057 100 445,28	25 589 63300	
المجموع	23 057 100 445,28	**25 589 633000**	**26 840 264 000**

- الخصوم غير الجاري			
قروض وديون متشابهة	830 00 000,00	1214 000	1214000
ضرائب مؤجلة ومرصد لها.	26 768 305.02	18411000	9483000
-ديون اخرى غير جارية.	-	1 393 000	81 002 000
مؤونات غير تقنية..	1 518 229 746,00	1616 830000	1 740 628 000
موزونات ومنتجات ثابتة مسبقا.	1 188 740 654,66	1 679 370 000	1 842 330 000
-أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين.	1 432 724 883,84	1 832 890 000	1 583 513 000
مجموع الخصوم غير الجارية	4 167 293 589,52	5 150 108000	8258 170 000
- الخصوم الجارية			
مؤونات تقنية للتأمين	-	-	-
-مؤونات فنية لعمليات التامين.	26 171 327 197,63	27 086 347 000	28 021 416 000
-مؤونات مقبولة	20 440 525,73	15 321 000	157 946 000
ديون وحسابات ملحقة	-	-	-
- المتنازل له والحسابات الملحقة	669 632 743,54	1 123 175 000	883 177 000
- المؤمنين ووسطاء التامين الدائنون	349 224 460,39	414 711 000	373 875 000
- موردون.	-	23 048 000	9 540 000
- قروض ضرائب.	1 749 532 780,49	1 668 918 000	1 308 719 000
- ديون أخرى.	1 199 429 381,54	2 440 803 000	2 561 407 000
- الخزينة السالبة .	5 476 303,36	17 683 000	6 710 000
مجموع الخصوم الجارية	30 162 063 392,98	32 790 006 000	33 322 790 000
المجموع الإجمالي	57 386 457 427,78	63 529 747 000	65421 224 000

المصدر: من مقر المديرية الجهوية للشركة الوطنية لتامين.

جدول رقم (IV 6): جدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين:

البيان .	2010	2011	2012
علاوات الاقتناء المبيعات. خدمات السنة المالية. - هيئة إعادة التأمين.	17 216 774 447,96 - 8727 617 753,05 350 515 527,12	18 594 108 000 156112000 9 915 792 000 460 148 000	19 477 128 000 160012000 11400 591000 _ 326 673 000
هامش التامين/هامش إجمالي.	8 839 372 522,03	9 294 576 000	8 563 222 000
مشتريات وخدمات. خدمات اخرى .	280 240 368,47 1 234 627 106,75	266 959 000 1 382 626 000	265 747 000 1 590 908 000
مصاريف المستخدمين. ضرائب ورسوم. - المنتوجات العملياتية الأخرى. - الأعباء العملياتية الأخرى. -استئناف عن الخسائر والمؤونات. -الاهتلاكات	369 891 903,45 3 425 846 730,94 133 496 700,77 172 047 990,15 320 727 296,55 1 020 580 106,33	4 874 36 200 449 631 000 436 195 000 193 565 000 384 540 000 1 220 136 000	5 209 820 000 497 038 000 244 288 000 206 652 000 214 731 000 792 565 000
النتيجة التقنية العملياتية.	2 790 362 313,46	1 728 041 000	459 511 000
- المنتوجات المالية. أعباء مالية	1 306 900 242,11 27 318 867,13	1 478 742 000 26 345 000	1 552 095 000 35 209 000
النتيجة المالية.	1 279 581 347 ,68	1 452 397 000	1 1 516 886 000
- النتيجة العادية قبل الضرائب. -. IBS - ضرائب مؤجلة	4 069 943 688,44 - 0 ,00	3 180 438 000 832 171 000 217 362 000	1 976 397 000 410 409 000 95 292 000
مجموع المنتجات للأنشطة العادية.	19 328 144 514,71	21 727 207 000	22 070 219 000
مجموع الأعباء للأنشطة العادية	15 205 159 059,07	20 408 939 000	20 408 939 000
|النتيجة الصافية للأنشطة العادية.	4 122 955 425,64	1 661 280 000	1 661 280 000
الحصة في النتيجة الصافية للشركة الموضوعة موضع معادلة.	-	103 617 000	103 617 000

النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة	4 122 955 425.64	1 764 897000	1 764 397000

المصدر: من مقر المديرية الجهوية للشركة الوطنية للتأمين

التحليل العمودي:

بنود الميزانية الى البند الرئيسي في الميزانية الا هو يتم في هذا التحليل نسب مختلف مجموع الأصول (مجموع الخصوم)، حيث تعطى الرقم (100%)، وينسب إليه الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، الأموال الخاصة .... الخ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (IV-7): التحليل العمودي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين لسنة 2019

البند	الميزانية 2019	
	المبالغ	%
أصول غير جارية:	54 913 127 000	**83.94**
- تثبيتات معنوية	30124000	**0.046**
-الأراضي.	5 000 259 329	8.039
- بناءات مستغلة	5 595 569 000	8.55
- بناء ات مستثمرة.	1 123 735 000	1.72
- التثبيتات العينية الأخرى.	438 494 000	0.67
التثبيتات في شكل الامتياز.	79 917 000	0.1221
تثبيتات جاري انجازها.	75 402 000	0.115
-سندات موضوعة موضع معادلة.	869 342 000	1.33
مساهمات وحسابات دائنة ملحقة	1781 057 000	2.72
بمساهمات.	38 998 957 000	59.61
- تثبيتات مالية أخرى.	44 675 000	0.668
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.	603 735 000	6.92
- ضرائب مؤجلة عن الأصول.	12 791 000	0.019
رؤوس أموال مودعة للتنازل		
أصول جارية:	**10508 097000**	**16.06**
. المخزون.	**2345000**	**0.0036**
- حصة التامين الاقتراني المسندة.	**55134000**	**0.084**
. حصة إعادة التأمين المسندة.	**1939 506 000**	**29.64**
المحيل والمحال..	**411 561 000**	**0.63**
حملة الوثائق والوسطاء.	**1628 132 000**	**2.49**
- الزبائن اخرون.	**27 307 000**	**0.042**
-موردون اخرون.	**938 812 000**	**1.43**

- الضرائب وما شابهها.	952 426 000	1.45
- حسابات دائنة واستخدامات مماثلة.	88 322 000	0.13
الموجودات وما شابهها.		
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية	2 013 793 000	3.07
الأخرى.	2 450 759 000	3.75
- الخزينة		
المجموع العام للأصول	65 421 224 000	100
رؤوس الأموال الخاصة:		
رأس المال الصادر أو رأس مال الشركة او	20 000 000 000	32.48
الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال.		
علاوات واحتياطات.	4 892 582 000	7.70
فارق المعادلة.	190132 000	0.30
- رؤوس أموال خاصة أخرى، الترحيل	7 347 000	0.011
من جديد. نتيجة السنة المالية	1 764 897 000	2.77
حصة الشركة الأم.	26 840 264 000	42.25
الخصوم غير الجارية	5 258 170 000	8.28
-قروض وديون متشابهة.	1 214 000	0.002
ضرائب مؤجلة ومرصد لها.	9 483 000	0.014
-ديون أخرى غير جارية.	81 002 000	0.127
مؤونات غير تقنية	740 628 000	1 74 1_2
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.	1 842 330 000	2.90
أموال او قيم مستلمة من إعادة التأمين	1 583 513 000	2.49
- الخصوم الجارية	33 322 790 000	52.45
مؤونات فنية لعمليات التامين.	28021416000	44.10
- مؤونات مقبولة.	157 946 000	0.25
المتنازل له والحسابات الملحقة.	883 177 000	1.39
- المؤمنين ووسطاء التأمين الدائنون	373 875 000	0.59
موردون	9 540 000	0.02
- قروض ضرائب.	1 308 719 000	2.060
- ديون أخرى.	2 561 407 000	4.03
- الخزينة السالبة .	6 710 000	0.01

المجموع العام للخصوم	**63 529 747 000**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق الشركة.

1- هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول في الشركة الوطنية للتأمين خلال سنة 2012، حيث نجد أن الأصول الجارية تشكل (16.06 %) من إجمالي الأصول، في حين تمثل الأصول غير الجارية نسبة (94. 83%)

وفيما يخص الأصول غير الجارية نلاحظ ارتفاع التثبيتات المالية الأخرى التي تمثل نسبة (59.61 %) من إجمالي الأصول مقارنة بالتثبيتات العينية الأخرى التي تمثل نسبة (0.67 %) من الأصول.

أما فيما يخص الأصول الجارية، يظهر الجدول أعلاه بوضوح حصة إعادة التأمين المسندة بنسبة (64. 29%)

والأصول المتداولة الأكثر والأشد سيولة (الموجودات وما يماثلها) حيث تشكل 6.82 % من إجمالي الأصول، وهذا مقارنة بانخفاض الوزن النسبي لكل من المخزون الذي يمثل (36 0. 0 %) والضرائب التي تمثل (45.1 %)

2- هيكل الخصوم:

إن القسم الثاني من الجدول والمتعلق بقسم الخصوم في شركة التأمين، يتضح فيه أن الشركة تعتمد على مصادر تمويل خارجي على حساب مصادر التمويل الداخلي، حيث تقدر الأموال الخاصة ب (85.511 %)، في حين تشكل مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل ب (28.8 %)

أما مصادر التمويل الخارجي قصير الأجل فهي تقدر ب (45. 52%). وكما نلاحظ ارتفاع مؤونات فنية لعمليات التأمين حيث تمثل (44.10%) من إجمالي الخصوم.

II .التحليل الأفقي :

قمنا بداية باعتماد الميزانية لسنة 2011 كسنة أساس، وهذا ما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانية لسنة 2012، ونقوم لهذا الغرض بأعداد جدول يكون كالتالي:

الجدول رقم (8 -IV): التحليل الأفقي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين:

البند	ميزانية 2018	ميزانية 2019	التغير المطلق	التغير النسبي
- أصول غير جارية:				
. فارق الإقتناء.				
- تثبيتات معنوية.	-	-	-	-
تثبيتات عينية.	-	30124 000	(-7 136 000)	(19.15)
- الأراضي.	37 260 000	-	-	-
- بناءات مستغلة.	5 256 142 000	329 5 000 259	3 187 000	0.06
- بناء ات مستثمرة.	5 746 206 000	5 595 569 000	(-150 637 000)	(-2.62)
- التثبيتات العينية الأخرى.	1 180 309 000	1 123 735 000	(-56 574 000)	(-4.79)
التثبيتات في شكل الامتياز.	485 951 000	438 494 000	(-47 457 000)	(-9.76)
تثبيتات جاري انجازها.	1 394 000	79 917 000	78 523 000	563292
- التثبيتات المالية.	48 891 000	75 402 000	26 511 000	54.22
-سندات موضوعة موضع معادلة	-	-	-	-
مساهمات وحسابات ملحقة	744 579 000	869 342 000	124 763 000	16.75
بمساهمات.	1 587 797 000	1 781 057 000	l93 260 000	12.17
- تثبيتات مالية أخرى.	37 889 11 000	38 998 957	1 109 840 000	2.93
قروض وأصول مالية أخرى غير	31 784 000	44 675 000	12 891 000	40.56
جارية	517 372 000	603 735000	86 363 000	16.69
- ضرائب مؤجلة عن الأصول.	15 321 000	12 791 000	(-2 530 000)	(-16.51)
-رؤوس أموال مودعة للتنازل				
مجموع الأصول غير جارية	53 542 12300	54 913127 000	1 371 004 000	2.56
الجارية اصول جارية:				
المخزون.	2 597 000	2 345 000	(-252 000)	(-9.70)
احتياطات تقنيات التامين	-	-	-	-
حصة التأمين الاقترانى المسندة.	194 940 000	55 134 000	(-139 806 000)	(-71.71
حصة إعادة التأمين المسندة	2 577 425 000	1 939 506 000	(-637 919 000)	(-24.75)
حسابات دائنة واستخدامات	-	-	-	-
مماثلة.	93 810 000	411 561 000	31 7751 000	338.72
المحيل والمحال.	1 667 047 000	1 628 132 000	(-38915 000)	(-2.33)

حملة الوثائق والوسطاء.	42 514 000	27 307 000	(-15207 000)	(-35.77)
- الزبائن اخرون.	1 060 565 000	938 812000	(-121753 000)	(-1 1.48)
موردون أخرون.	871 687 000	952 426 000	80739 000	9.26
الضرائب ومشابهها.	81 476 000	88 322 000	6846 000	8.40
حسابات دائنة أخرى	-	-	-	-
واستخدامات مماثلة.				
- الموجودات وماشابهها.	1 155 251 000	2 013 793 000	858542 000	74.32
- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.	2 240 312 000	2 450 759 000	210447 000	9.39
الخزينة.				
مجموع الاصول الجارية	9 987 624 000	10 508 097 000	520473 000	5.21
المجموع العام للأصول	63 529 74700	65 421 224 000	1891477 000	2.98
رؤوس الأموال الخاصة:				
رأس المال الصادر أو راس مال الشركة او اموال المخصصة الاستغلال.	16 00000 0000	20 0000 00 000	4000 000 000	25
-راس مال المكتتب (غير المطلوب). -	-	-		
علاوات واحتياطات.	-	-		
- فوارق إعادة التقييم.	6 835 751 000	4 892 582 000	(-1943169 000)	(-28.43)
- فارق المعادلة.	167 482 000	190 132 000	22650 000	13.52
- رؤوس أموال خاصة أخرى،	2 267 000	7 347 000	5080 000	224.08
الترحيل من جديد.	2 584 133 000	1 764 897 000	(-819236 000)	(-31.70)
- نتيجة السنة المالية	25 589 633000	26 840 264 000	1250631 000	4.88
حصة الشركة الأم.	-			
حصة الأقلية.				
مجموع الأموال الخاصة	25 589 633000	26 840 264 000	1250631 000	4.88
الخصوم غير الجارية				
-قروض وديون متشابهة	1 214 000	1214 000	-	-

-ضرائب مؤجلة ومرصد لها	18 411 000	9 483 000	(-8928 000)	(-48.49)
-ديون اخرى غير جارية	1 393 000	81 002 000	79609 000	5714.93
- مؤونات غير تقنية	1 616 830 000	1 740 628 000	123 798 000	7.66
-مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1679 370 000	1 842 330 000	162 960 000	9.70
- أموال او قيم من إعادة التامين	1 832 890 000	1 583 513 000	(-249 377 000)	(-13.60)
مجموع الخصوم غير الجارية	5 150 108 000	5 258 170 000	108 062 000	2.09
الخصوم الجارية				
مؤونات تقنية للتأمين				
-مؤونات فنية لعمليات التأمين				
-مؤونات مقبولة.	-	-	-	-
-ديون وحسابات ملحقة.	27 086 347000	28 021 416 000	935 069 000	3.45
-المتنازل له والحسابات الملحقة	15 321 000	157 946 000	142 625 000	930.91
- المؤمنين ووسطاء التأمين	-	-	-	
الدائنون.	1 123 175 000	883 177 000	(-239 998 000)	(-21.36)
موردون.	414 711 000	373 875 000	(-40 836 000)	(-9.85)
- قروض ضرائب.	23 048 000	9 540 000	(-13 5013 000)	(-58.60)
- ديون أخرى.	1 668 918 000	1 308 719 000	(-360 199 000)	(-21.58)
- الخزينة السالبة	2 440 803 000	2 561 407 000	120 604 000	4.94
	17 683 000	6 710 000	(-10 973 000)	(-62.05)
مجموع الخصوم الجارية	32 790006000	33 322 790 000	532 784 000	1.63
المجموع العام للخصوم	63 529747000	65 421 224 000	1891 367 000	2.98

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق الشركة.

من خلال الجدول يمكن استنتاج النتائج التالية:

تثبيتات معنوية: سجلت انخفاظا بمقدار (7136000) دينار جزائري أي بنسبة (% 19.15).

التثبيتات العينية: سجلت انخفاضا وذلك من خلال البناءات المستغلة بمقدار (150637000) د.ج أي بنسبة (2.6 %) وكذلك انخفاض كل من البناءات المستثمرة بمقدار (56574000) د.ج بنسبة (4.79%)

والتثبيتات العينية الأخرى بمقدار (47457000) د.ج (9.79%) هذا بالرغم من ارتفاع بنسبة قليلة تقدر ب 3187000

د.ج أي بنسبة (00.6%).

خلاصة:

من خلال قيامنا بتحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين، وذلك بهدف تقييم أدائها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي خلال الفترة الممتدة من2019-2017، حيث توصلنا إلى ما يلي:

من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي تم التوصل إلى ان كل من راس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة سالبة، بينما كانت الخزينة موجبة، مما يعني تمويل

جزء من أصولها المتداولة التي تفوق الخصوم المتداولة. - ومن خلال تحليلنا للنسب المالية، لاحظنا مدى قدرة الشركة

على الالتزام لما عليها لحد ما كما توصلنا أيضا إلى أن الشركة الوطنية للتأمين تحقق رقم اعمال أفضل في كل سنة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تطرقنا في الفصل الأول للضريبة والسياسة الضريبية توضح لنا أن الضريبة من الأدوات الأساسية المستعملة في جميع الدول للسياسة المالية ومن ثم السياسة الاقتصادية كما أوضح لنا أن الضريبة تعتمد على عدة معايير لتصنيفها وأنها تتميز بعدة خصائص كما تستعمل عدة طرق لتحصيلها و كذا اختلاف الضرائب المفروضة على المؤسسة أما فيما يخص السياسة الضريبية فقد اتضح لنا أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية لأنها تعتبر سلاح في يد الدولة يؤثر في باقي المتغيرات الاقتصادية و انها تعتمد على عدة أدوات لتحقيق أهدافها من بينها الاعفاء الضريبي ,التخفيض و المعدلات التميزية.

فيما يخص الفصل الثاني فقد خصص للإصلاح الضريبي الجزائري حيث حاولنا التطرق من خلال الإصلاح الضريبي لسنة 1992, وثم ذالك من خلال التطرق لدوافع الإصلاح وأهم أهدافه، وكذا التطرق لبعض التعديلات في قانون المالية، أما فيما يخص فعالية السياسة الضريبية فقد تبين لنا أنها ترتكز على عدة معايير لقياسها كما اتضح لنا أن الفعالية الضريبية ترتبط بمجموعة من المقومات الضرورية، التي يمكن توفيرها للمساهمة في هذه الفعالية وفي المقابل وجود معوقات تحد من فعالية هذه السياسة وتعمل على تدني مستوى أدائها.

فقد حاولنا في الفصل الثالث التعرف على تأثير السياسة الضريبية على الأداء المالي حيث تطرقنا للأداء المالي ومؤشرات تقييمه اذ أمكن حصر الأهداف المالية للمؤسسة في التوازن المالي الذي يعتمد على مؤشر رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة والهدف الثاني يتمثل في السيولة ومن خلال معرفة الخطر الجبائي وأثر الضريبة على مردودية المؤسسة وقد تبين أن الضريبة يمكن أن تؤثر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما تعرفنا على مدى تأثير الضريبة على مؤشرات التوازن المالي.

بخصوص الدراسة التطبيقية قد أجريت على مستوى الشركة الوطنية للتأمين (SAA)لمعرفة دور الضريبة في الرفع من الأداء المالي، حيث تطرقنا في البداية الى تقديم عام وشامل للشركة وبعدها دراسة أثر الضريبة على الوضعية المالية للشركة، وهدف تسهيل الدراسة تم الاعتماد أولا على التحليل باستخدام المؤشرات المالية وهي مؤشر رأس مال العامل، مؤشر احتياجات رأس مال العامل ومؤشر الخزينة حيث تبين أن الشركة تحقق توازنا ماليا.

نتائج اختبار الفرضيات:

1.الفرضية الأولى المتعلقة بالسياسة الضريبية تعتبر أهم أدوات السياسة المالية فقد تحقق ذلك من خلال معرفة الأهداف التي تسعى لها السياسة الضريبية وكذا الأدوات التي تعتمد عليها في تحقيق تلك الأهداف فهي تخدم السياسة المالية وبالتالي السياسة الاقتصادية.

2. الفرضية الثانية المتعلقة بدوافع الإصلاح الضريبي في الجزائر فقد اتضح بأن هناك مجموعة من الدوافع التي أدت الى الإصلاح الضريبي في الجزائر لكن الأزمة النفطية تعتبر من أهم الدوافع لأن الجزائر كانت تعتمد على الجباية البترولية بالدرجة الأولى.

3. الفرضية الثانية المتعلقة بجزئية الإصلاح الضريبي في الجزائر فقد تبين صحتها وذلك لأن النظام الضريبي الجزائري ما فتئ يعرف الإصلاحات الى يومنا هذا وقد تم من خلال التعديلات المتتالية في قوانين المالية السنوية.

4. بشأن الفرضية الرابعة تعتبر مؤشرات الأداء المالي مؤشرات توازن المالي السيولة والمردودية فقد تبين لنا من خلال البحث بأن تقييم الأداء المالي يعتمد على مؤشر اخر وهو انشاء القيمة المضافة فهو يعتبر معيار حديث يكشف قدرة المؤسسة على اثراء أصحاب المؤسسة.

5. الفرضية الخامسة والتي تنص على أن الضريبة تشكل عبئا على المؤسسة فقد تبين صحتها وذلك لأن الضريبة تؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما توضح خلال الفصل الرابع.

النتائج العامة للدراسة:

من أبرزها:

1.السياسة الضريبية تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية وبالتالي السياسة الاقتصادية.

2. تعتبر سيرورة النظام الضريبي الجزائري منذ اصلاح سنة 1991 عن تدريجيته بفعل التعديلات المتتالية عبر مختلف قوانين المالية السنوية والتكميلية.

3. تأثير الضريبة على مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة من خلال تأثيرها على رأس المال العامل، الاحتياجات من رأس المال العامل وعلى الخزينة.

4. ان دراسة الخطر الجبائي الذي يندرج ضمن التسيير الجبائي للمؤسسة يهدف الى إعطاء طابع الفعالية لقراراتها من أجل تفادي هذا الخطر لا بد من اسناد مهمة التسيير في المؤسسة الى مختصين في مجال الجباية لديهم معرفة بالقواعد والنصوص الضريبية وتطبيقاتها.

اقتراحات:

من أجل تحسين النظام الضريبي في الجزائر وجعله في مستوى التحديات الاقتصادية نضع بعض التوصيات الاتية:

1. تفعيل النظام الضريبي للحد من التهرب والغش والتخفيف من خسائر الخزينة العمومية بفعل هاته الظاهرة.
2. العمل على رفع الوعي الضريبي للمكلفين بزيادة الاعلام (المنشورات، الدوريات) وتفعيل تجسيد مبدأ العدالة الضريبية.
3. يساهم العمل على إعادة توزيع الدخل الوطني في تعميم التنمية الاقتصادية على مختلف مناطق الوطن وفي ذلك تخفيف من حدة تفاوت الإيرادات الضريبية التي تعانيها المناطق المحرومة.

أفاق البحث:

ان البحث في موضوع أثر الجباية على الأداء المالي للشركة لا يزال جدير بالاهتمام والبحث، اذ تبقى كثير من النقاط التي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة، كالتسيير الجبائي الأمثل في المؤسسة الذي يمكن أن يشكل موضوعا لأبحاث أخرى قادمة.

في الأخير أسأل الله السميع العليم أن أكون وفقت في بحث المعلومات ومعالجة هذا الموضوع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

1.المؤلفات:

أ. المؤلفات العامة:

- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الإسكندرية، الطبعة الرابعة, 1999.

- مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان, 2000.

- مرسي السيد حجازي، " مبادئ الاقتصاد العام (الضرائب والموازنة العامة)", الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة, 2000.

- مبارك لسلوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر, 2004.

- عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية, 2003.

- عاطف صديقي " مبادئ المالية العامة" دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى, 2002.

- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية" دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية, 2000.

- دراز حامد عبد المجيد" السياسات المالية" الدار الجامعية، الإسكندرية, 2002-2003.

- دادي عدون ناصر"تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية,1990.

- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، " الإدارة المالية (مدخل اتخاد القرارات)»، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة.

ب. المؤلفات الخاصة:

- عبد الناصر نور وآخرون،" الضرائب ومحاسبتها"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى, 2003.

- سعيد عبد العزيز عثمان، " النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)", الإسكندرية، دار الجامعية ,2000.

- ناصر مراد «فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق" دار هومة للطباعة, 2003.

- محمد عباس محرزي «اقتصاديات الجباية والضرائب" دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر ,2004.

- محمد أبو نمسة، " الضرائب ومحاسبتها بين النظرية والتطبيق"، عمان، الطبعة الأولى,1996.

- غازي حسين عناية،" النظام الضريبي في الفكر الإسلامي"، دار شباب الجامعة,2003.

قائمة المراجع

- سعيد عبد العزيز، شكري رجب العشماوي، "اقتصاديات الضرائب"، الدار الجامعية، رمل الإسكندرية,2007.

- المرسي السيد حجازي «النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للنشر، بيروت,2001.

- حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية,2007.

2. الأطروحات والرسائل:

- براق محمد،" بورصة القيم المتداولة ودورها في تمويل التنمية" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر,1998.

- بريش عبد القادر، "دراسة أثر الضريبة على التسيير المالي للمؤسسة ", مذكرة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر , 1999.

- حجار مبروكة "أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة،" رسالة ماجيستر، جامعة المسيلة، الجزائر ,2006.

- عادل العشي،" الأداء المالي: قياس وتقييم"، رسالة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة,2001-2002.

- وسيلة طالب، " الضغط الضريبي والفعالية الضريبية"، رسالة ماجيستر جامعة سعد دحلب، البليدة، نوفمبر,2000.

- العباس بنهاس، " فعالية السياسة الضريبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر" رسالة ماجيستر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، فيفري,2005.

- ناصر مراد، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على المؤسسة والتحريض الاستثماري «، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 1997 ص187

3. الملتقيات:

- عبد المجيد قدي،" النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي2002.

- إسماعيل بوخارة، سمراء دومي، «"لإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي" الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي2003.

قائمة المراجع

ثانيا: باللغة الفرنسية:

- Denis le fièvre, processus 3 gestion fiscale et relation avec l'administration des impôts, 1ère partie, hachette livre ; paris, Edition 2006.

- Guedj Norbert, « Finance d'entreprise, les règles du jeu » les éditions d'organisations, France,1997.

- Pierre beltrame, « la fiscalité en France » 10ème édition, hachette supérieure, paris 2004.

- Pierre beltrame, Lucien mechl, « technique politiques et institutions fiscales comparées », PUF, France,1997.

- www.SAA.dz

الملخص:

تلعب شركات التأمين دورا أساسيا في الاقتصاديات الحديثة لما تقوم به من حماية للأفراد والمؤسسات ضد مختلف الأخطار التي تهدد شخص أو ممتلكاتهم، بالإضافة إلى منح مختلف التمويلات الاستثمارية التي تعمل على ترقية البنايات التحتية لاقتصاد الدول.

دراسة الملاءة التي تعبر عن مدى قدرة شركات التامين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤمن لهم في اوقاتها المقررة يعد امرا ضروريا وحتميا لحماية مصالحهم وكذا مصالح شركات التأمين. ومن جانب أخر ينتظر من مالكي أو المساهمين في شركات التأمين في كل مرة مردودية أكبر تضمن عوائدهم من الأموال الخاصة المستثمرة في محيط عمل يعج بالمخاطر.

حتى تتمكن شركات التامين من التحليل الصائب للملاءة والمراقبة المستمرة للمردودية، فهى تستعين بقوائمها المادية وترصد كل تغيير مالي يخص هذين المتغيرين وهذا ما حاولنا القيام به في بحثنا من خلال استخدام مجموعة من أدوات التحليل لتقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين عبر قياس وتحليل الملاءة والمردودية الخاصة بالشركة في إطار زمني معين.

الكلمات المفتاحية:

شركة التأمين – الجباية - الأداء المالي – الضريبة – المردودية - النظام الجبائي

Summary :

Insurance companies play a key role in modern economies, concerning the protection of individuals and institutions against all risks and threats related to their persons or their property, as well as the operation of various investment funds that improve infrastructure economic countries. The solvency study is a good reflection of the ability of insurance companies to meet their obligations to policyholders within exact deadlines, and this is an absolute necessity to protect their interests as well as the interests of insurance companies. On the other hand, owners and shareholders of companies always expect profitability, to ensure their private funds invested in this unstable working environment full of threats.

To ensure a better credit analysis and continuous monitoring of profitability, insurance companies rely on their own financial statements and mark the slightest change related to solvency and

profitability. In this research, we tried to measure solvency and profitability, using tools for analyzing and evaluating the financial performance of an Algerian insurance company over a given period of time.

Key Words: Insurance Company – Collection – Financial Performance – Tax - Cost effectiveness- The Tax system